جامعة الأزهر
كلية أصول الدين بأسيوط
قسم العقيدة والفلسفة

عصمة الأنبياء والرسل ـ عليهم السلام ـ بين المثبتين والنافين

[شبهات وردود]

إعـــــداد

د . ياسر علي خالد فراج
كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية
قسم العقيدة والفلسفة

{بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا ... وبعد:

فعصمة الأنبياء والرسل – عليهم السلام – تعُّد من الأهمية بمكان فهي أحد الموضوعات التي لطالما دار حولها الكثير من الآراء ، وذلك نظرًا لملازمتها نفي كل ما من شأنه أن يطعن بالأنبياء والمرسلين وسلامتهم الفكرية والعقدية وتكاملهم الأخلاقي .

كما أن موضوع العصمة مرتبط تمام الارتباط بذالكم المصدر الذي يبنى عليه المسلم دينه، وعقيدته وهو قضية النبوة التي تعدُّ أصلاً من أصول الدين لدى كل مؤمن، وما يترتب على هذه القضية من خلاف ظهر بشكل واضح عند الحديث عن عصمة الأنبياء والمرسلين، حيث استغل بعض الحاقدين في القديم والحديث ظواهر النصوص الدينية فتمسك بها واتخذها مطيِّة وذريعة لتخطئة الأنبياء والرسل – عليهم السلام – من لدن آدم (عليه السلام) إلى خاتم الأنبياء سيدنا محمد (ﷺ) وأن ما ورد في حقهم من عقاب يجَّوز عند هؤلاء الطاعنين على الأنبياء ارتكاب الذنوب والمعاصي، ومن ثم يقدح بعصمتهم مما يجعلهم كغيرهم من البشر يخطئون ويذنبون ويبادرون إلى التوبة، وأن العقاب يقع عليهم كما يقع على سائر البشر.

هذا ولعل من أسباب اختيار هذا الموضوع :

أولاً : ارتباط هذا الموضوع بركن هام من أركان الإيمان الستة وهو الإيمان بالأنبياء والرسل – عليهم السلام – وأن القدح في عصمة الأنبياء يمثل قدحًا في هذا الركن الهام من أركان هذا الدين .

ثانياً : أن من مقتضيات الإيمان بالأنبياء والرسل هو توقيرهم واحترامهم وتصديقهم فيما أخبروا، وإتباع شريعتهم، واتخاذهم قدوة وأسوة وعدم الكلام عنهم إلا بما هو خير، واعتقاد عصمتهم من الشرك والكبائر، والصغائر المخلة بالمروءة ، والقادحة في دعوتهم .

ثالثاً : أن استمساك البعض بظواهر النصوص والوقوف عندها لاتخاذها ذريعة للطعن في عصمة الأنبياء وإيراد الشُبه فيه تجنٍ واضح على من اختارهم الله واصطفاهم وأيدهم بالوحي مما يفتح المجال لانتحال المبطلين وعبث العابثين للطعن في وحي الله تعالى .

رابعاً : أن القدح في عصمة الأنبياء والرسل – عليهم السلام – لا يصب إلا في مصلحة أعداء الدين الذين لا يريدون لكلمة الله أن تكون هي العليا .

خامساً : أن الانتصار للأنبياء والرسل – عليهم السلام – ودفع زيف المبطلين ، وانتحال الغالين، وشبهات المعاندين ضرورة يفرضها الدين الحنيف على أتباعه لمن جعلهم الله خير قدوة وأعظم أسوة، في ضوء الدعوة إلى الله بالحكمة والمجادلة بالتي هي أحسن .

✍ منهج البحث :

أما عن المنهج المتبع في هذا البحث فهو :

١ ــ **المنهج التحليلي:** من خلال التعرض لأقوال كل من المثبتين لعصمة الأنبياء والنافين لعصمتهم .

٢ ــ **المنهج النقدي :** من خلال التعامل مع أهم الشُبه التي أثارها النافون وكيفية الرد عليها وبيان ما فيها من عوار وسقم .

٣ ــ **المنهج المقارن :** في ضوء ما أورده المثبتون من أدلة وما طعن به النافون من شُبه لبيان من أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان في مقابلة من أسس بنيانه على جرف هارٍ .

✍ **خطة البحث** :

أما عن خطة البحث فقد جاء البحث في مقدمة وثلاثة مباحث تتبعها خاتمة مع فهرس لأهم المصادر والمراجع على النحو التالي :

✍ **المقدمة** : وفيها أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره .

✍ **المبحث الأول** : في مفهوم العصمة والحكمة منها ومواضعها .

✍ **المبحث الثاني**: في المثبتين لعصمة الأنبياء وأدلتهم .

✍ **المبحث الثالث** : في النافين للعصمة وأهم شبهاتهم والرد عليها .

✍ **الخاتمة** : وفيها ذكر لأهم النتائج .

هذا والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن ينصر به الإسلام وينفع المسلمين إنه نعم المولى ونعم النصير ،،

✍ المبحث الأول
مفهوم العصمة والحكمة منها ومواضعها

تعريف العصمة في اللغة والاصطلاح :

أنبياء الله ورسله – عليهم السلام – هم سفراء الله إلى خلقه وأكرم الخلق على الله تعالى ، وهم الصفوة المختارة لهداية البشر، وإخراجهم من ظلمات الجهل إلى نور الإيمان، اختارهم الحق – تعالى – ليكونوا واسطة بينه وبين عباده لتبليغ أحكامه فأمرنا بطاعتهم ، وحثنا على الاقتداء بسنتهم، والسير على نهجهم ومنوالهم.

لهذا ، فإن تقرير عصمتهم والاعتقاد بها من أولويات هذا الدين، فهي لازمة لهم – عليهم السلام – ولا يمكن الفصل بحال من الأحوال بين نبوتهم، وبين العصمة فإذا وجدت النبوة والرسالة وجدت العصمة .

هذا، وقبل الولوج إلى التفاصيل المتعلقة بآراء كل من المثبتين والنافين لعصمة الأنبياء والرسل – عليهم السلام – نعرج في عُجالة إلى إلقاء الضوء على مدلول هذه اللفظة في جانبها اللغوي والاصطلاحي نظرًا لأن المعرفة بالشيء هي فرع عن تصوره.

أولاً : التعريف اللغوي :

أما فيما يتعلق بالجانب اللغوي : فقد وردت العصمة في معاجم اللغة تحت عدة معانٍ منها :

١ ــ المنع : يقال عصمه يعصمه عصمًا منعه ووقاه، وعصمته من الطعام أي منعته عن تناوله، وعصمته من الكذب منعته منه، وعصمة الله عبده أن يعصمه مما يوبقه ، ومنه قوله – تعالى – : {قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ}[1] أي يمنعني من الغرق ، ومنه قوله – تعالى – : {وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ}[2]أي امتنع امتناعًا شديدًا .

---

(١) سورة هود من الآية (٤٣) .

(٢) سورة يوسف من الآية (٣٢) .

وفي الحديث : « أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ، وَنَفْسَهُ»[1]أي منع مني ماله ونفسه .

٢ ــ **الحفظ** : والعصمة الحفظ يقال : عصمته فانعصم، واعتصمت بالله إذا امتنعت بلطفه من المعصية .

٣ ــ **القلادة** : والعصمة القلادة، والجمع عُصُم ، إعصام ، وأعصمه، والمعصم موضع السوار من الساعد .

٤ ــ **السبب والحبل :** وأصل العصمة السبب، والحبل وكل ما أمسك شيئًا فقد عصمه، ومنه قوله – تعالى -: {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ} [2]، وقوله – تعالى - : {وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ }[3] أي من يتمسك بحبله، ولذلك قيل للحبل عصام ، وللسبب الذي يتسبب به الرجل إلى حاجته عصام [4].

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ٢٣٣/١ حديث رقم ٢٠ ، ط دار الحديث ، ط الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، وصحيح البخاري بشرح فتح الباري تحقيق / محب الدين الخطيب ، ومحمد فؤاد عبد الباقي كتاب الجهاد باب دعاء النبي إلى الإسلام والنبوة ١٣٠/٦ حديث رقم ٢٩٤٦ من حديث أبي هريرة (ﷺ) دار الريان – القاهرة – ط الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

(٢) سورة آل عمران من الآية (١٠٣) .

(٣) سورة آل عمران من الآية (١٠١) .

(٤) انظر : لسان العرب محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري مادة (عصم) ٤٠٣/١٢ – ٤٠٥ دار صادر بيروت – لبنان – ط الأولى بدون ، تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي تحقيق إبراهيم الترزي ١٠١/٣٣ مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط الأولى سنة ١٤١٢هـ ، ومختار الصحاح محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي تحقيق / محمود خاطر، ص ٤٦٧ مكتبة لبنان ناشرون بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ، المعجم الوسيط إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار تحقيق / مجمع اللغة العربية ٦٠٥/٢ دار الدعوة ، القاهرة ، المصباح المنير أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي ٤١٤/٢ المكتبة العلمية – بيروت – لبنان ، معجم مقاييس اللغة أبو

ومن الملاحظ أن هذه المعاني السابقة للعصمة ترجع بدورها إلى المعنى الأول الذي هو المنع ، فالحفظ هو منع للشيء من الوقوع في المنهي أو المحظور ، كما أن القلادة تمنع من سقوط حباتها، كذلك الحبل يمنع من التردي ومن السقوط، وكذا السبب يمنع صاحبه من الوقوع فيما يكره ، كذلك العصمة لكونها مانعة من ارتكاب المعصية .

ثانيًا : التعريف الاصطلاحي للعصمة :

من الواضح أن للمذاهب في المعنى الاصطلاحي للعصمة أقوالاً مختلفة وآراءًا متباينة، وذلك تبعًا للمبادئ والمعتقدات الخاصة بكل مذهب من هذه المذاهب ، هذا ومن بين هذه الأقوال ما يلي :

الحسين أحمد بن فارس بن زكريا تحقيق / عبد السلام هارون ٣٣٢/٤ ، دار الفكر ١٣١٩هـ – ١٩٧٩م ، القاموس المحيط محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ١٤٨/٤ ، ١٤٩ المطبعة الأميرية ط الثالثة ١٣٠١هـ ، المعجم الوجيز ص ٤٢٢ وزارة التربية والتعليم ط ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م . ولا شك أن العصمة في مدلولها اللغوي الذي هو المنع هو ما درج عليه الكثير من أهل الأثر ومن أهل التفسير فعلى سبيل المثال نجد الإمام الطبري في قوله تعالى : {وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} [آل عمران: ١٠١] يقول : أصل العصمة المنع : فكل مانع شيئًا فهو عاصمه والممتنع به معتصم ، وفي قوله تعالى : { سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ } [هود: ٤٣] يقول مفسرًا سأصير إلى جبل أتحصن به من الماء فيمنعني منه أن يغرقني ، وفي قوله تعالى : {قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً} [الأحزاب: ١٧] من ذا الذي يمنعكم من الله إن هو أراد بكم سوءًا في أنفسكم . جامع البيان في تأويل آي القرآن محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر الطبري تحقيق/ أحمد محمد شاكر ٦٢/٧ ، ٣٣١/١٥ ، ٢٢٩/٢٠ مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م، وأيضًا ابن الأثير في قوله : « العصمة المنعة ، والعاصم المانع الحامي ، والاعتصام : الامتساك بالشيء افتعال منه ومنه شعر أبي طالب :

ثمال اليتامى عصمة للأرامل

أي يمنعهم من الضياع والحاجة . النهاية في غريب الحديث والأثر أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير تحقيق / طاهر أحمد الزاوي ، محمود محمد الطناحي ٤٨٩/٣ المكتبة العلمية بيروت – لبنان ط ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

أ ـــ الشيعة الإمامية [1]:

حيث يعتقد الشيعة الأمامية أن العصمة هي بمثابة اللطف[2] من الله – تعالى – والذي يترتب عليه الوثوق بأقوال المعصوم .

---

(١) الإمامية : إحدى فرق الشيعة وسمو بذلك لقولهم بالنص على إمامة علي بن أبي طالب (ﷺ) . مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين علي بن إسماعيل أبو الحسن الأشعري ، تحقيق / هلموت ريتر ١٧/١، ٦٤ دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان – ط الثالثة .

(٢) المراد باللطف الواجب ما لا يتم التكليف بدونه كإرسال الرسل والأنبياء ، ونصب الأئمة والأوصياء في كل زمان وما يترتب على ذلك من وجوب الأصلح على الله ووجوب نصب الحجج عقلاً ونقلاً وكل لطف واجب على الله . انظر رسالة الإمامة نصير الدين الطوسي ص ١٣ دار الأضواء بيروت – لبنان ط الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، عقائد الإمامية الاثني عشرية السيد إبراهيم الموسوي ص ٣٨ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م .

ولا شك أن دعوى الوجوب على الله أخذها الشيعة عن المعتزلة في وجوب فعل الأصلح على الباري – سبحانه وتعالى – وهذا الأمر يتنافى مع توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية فالله تعالى وحده الخالق لكل شيء ، والمالك لكل شيء والمتصرف في كل شيء، قال – تعالى – : {قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} [آل عمران: ٢٦] ، كما أنه – تعالى – الموجب لكل شيء وليس لأحد من خلقه أن يوجب عليه أي شيء لأنه تعالى : {لَايُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ} [الأنبياء: ٢٣] ولأنه (ﷻ) هو الذي يحكم ما يريد : {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ} [المائدة: ١] حيث لا راد لقضائه ، ولا معقب لحكمه، كما أن القول بالوجوب يشعر بالنقص فكيف وهو تعالى المتصف بكل كمال والمنزه عن كل نقص، وهو سبحانه المستحق للعبادة بكل صورها ومعانيها إذا أعطى فإنما يعطي بفضله وحين يمنع فإنما يمنع بعدله، وأي قدرة تلك التي يوجب العبد من خلالها أن يوجب على مالكه الحقيقي شيئًا.

بالإضافة إلى ذلك أن الوجوب يتطلب طرفين : طرف آمر وطرف مأمور، والآمر دائمًا هو الله – تعالى – وليس لأحد من خلقه أن يتحول من طرف المأمور ليكون آمرًا؛ لأن الكل عبيد الله وليس للعبيد المخلوقين أن يوجبوا على خالقهم التكليف أو اللطف أو الصلاح أو الأصلح أو أي شيء من ذلك ثم إن القول بالوجوب يتنافى أيضًا مع قوله – تعالى – : {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ } [يونس: ٩٩] ، وقوله – تعالى – {وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ} [النحل: ٩] .

ويظهر هذا واضحًا من تعريف الشيخ المفيد (ت٤١٣هـ) لها بأنها : « لطف يفعل الله تعالى بالمكلف بحيث تمنع وقوع المعصية، وترك الطاعة مع قدرته عليها»[١].

وكذا أيضًا العلامة ابن المطر الحلي (ت٧٢٦هـ) من أنها « لطف خفي يفعله الله تعالى بالمكلف بحيث لا يكون له داع إلى ترك الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته على ذلك لأنه لو لم يحصل الوثوق بقوله انتفت الفائدة من البعثة وهو محال»[٢].

فالعصمة عندهم مبنية على ثبوت الاختيار للمعصوم، وهذا اللطف يفعله الله بعبده ، فيختار عنده الامتناع من فعل القبيح ، فليس معنى العصمة أن الله يجبره على ترك المعصية، بل يفعل به اللطف الذي يترك معه المعصية باختياره مع قدرته عليها .

ب ــ العصمة عند المعتزلة :

يُرجع المعتزلة العصمة بدورهم إلى اللطف حيث يكون المعنى عصمة حين يمنع معه وقوع فعل المعصية ، وهو أمر خاص عندهم بالأنبياء، وإن كان ثمة خلاف

---

(١) النكت الاعتقادية ٣٣/١٠، ٣٤ بدون .

(٢) انظر : مناهج اليقين في أصول الدين ابن المطر الحلي تحقيق محمد رضا الأنصاري ص ٢٧٨ إيران ط الأولى ١٤١٦هـ ، مع الأخذ في الاعتبار هنا أن العصمة عند الشيعة الأمامية لا تقتصر على الأنبياء فقط بل يتعدى الأمر إلى الأئمة فاعتقادهم في الأئمة بأنهم معصومون، مطهرون من كل دنس، وأنهم لا يعصـــمون الله مـــا أمـــرهم ويفعلون ما يؤمرون ، فلا يذنبون ذنبًا صغيرًا كان أو كبيرًا، كما يعتبر هؤلاء بأن من نفى العصمة في حق الأئمة فقد جهلهم ، ومن جهلهم فهو كافر. لمزيد من التفاصيل حول هذا الأمر انظر : بحار الأنوار الجامعـــة لـــدرر أخبار الأئمة الأطهار محمد باقر المجلسي ٢١١/٢٥ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ط دار إحياء التراث العـــربي بـــيروت – لبنان ط الثالثة سنة ١٤٠٣هـ ، الاعتقادات في دين الإمامية أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه الملقب بالصدوق تحقيق عصام السيد ص ١٠٨ ، ١٠٩ ، الناشر دار المفيد بيروت لبنان ط والثانية ١٩٩٣م .

لكن الأمر الملفت للنظر هنا هو أن الشيعة برغم من إثباتهم العصمة المطلقة لأئمتهم إلا أنهم في المقابل يثبتون جواز الكفر على الأنبياء على سبيل التقية وفي هذا من التناقض ما لا يخفى فكأن الأمر عندهم أن عصمة الأئمة هي الأصل بينما عصمة الأنبياء هي ملحقة بها !!! .

في تسمية هذا الأمر عندهم بحسب ما يذكره القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ) من قوله : «الأسامي تختلف عليه فربما يسمى توفيقًا ، وربما يسمى عصمة إلى غير ذلك»[١].

ومن ثم نراه يعرف العصمة بأنها «عبارة عن لطف يقع مع الملطوف فيها لا محالة حتى يكون المرء معه كالمدفوع إلى أن لا يرتكب المعاصي ، ولهذا لا يطلق إلا على الأنبياء أو من يجري مجراهم »[٢].

فمن الواضح أن كلاً من العصمة والتوفيق عندهم يندرجان تحت اللطف اندراج الأخص تحت الأعم فإن ما أدى من اللطف إلى ترك المعصية يسمى عصمة ، وما أدى منه إلى فعل الطاعة يسمى توفيقًا .

جـ ــ العصمة عند الحكماء :

الحكماء في تعريفهم للعصمة ينطلقون من مذهبهم في القول باكتساب[٣] النبوة حيث يعتبرون أن العصمة هي مجرد ملكة نفسانية – أي راجعة إلى قوى النفس المتكررة – وليست كما هو الحال عند متكلمي أهل السنة الذين يعتبرونها بمثابة المنحة والهبة[٤] الإلهية التي يتفضل الله بها تعالى من يشاء من عباده .

---

(١) شرح الأصول الخمسة القاضي عبد الجبار تحقيق عبد الكريم عثمان ص ٥١٩ مكتبة وهبه القاهرة ط الثالثة ١٩٩٦م .

(٢) السابق ص ٧٨٠ ، وانظر : الكليات أبو البقاء الكفوي ص ٦٤٥ مؤسسة الرسالة ط الثانية ١٩٩٨م.

(٣) ولعل هذا الأمر هو ما دفع الكثير من علماء الكلام إلى توجيه الانتقاد للفارابي ومن هذا حذوه من فلاسفة الإسلام في ميلهم إلى القول باكتساب النبوة ، وما ينطوي عليه هذا القول من فساد فضلاً عن معارضته للنصوص الدينية حيث لا مجال حينئذ – بناء على مذهبهم – للتفرقة بين النبي وبين غيره من أصحاب المجاهدات والرياضيات الروحية .

(٤) حول هذا الأمر يورد الإمام الشهرستاني قائلاً : «إن أهل الحق يذهبون إلى أن النبوة ليست صفة راجعة إلى النبي، وليست درجة يبلغها أحد بعلمه وكسبه، ولا استعدادًا نفسيًا يستحق به اتصالاً بالروحانيات ، بل رحمة يمن الله بها على من يشاء من عباده {وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ} [البقرة: ١٠٥] نهاية الإقدام في علم الكلام ص ٤٦٢ مطبعة المثنى بغداد بدون .

لهذا ذهبوا في تعريفهم للعصمة بأنهم « ملكة نفسانية تتمنع صاحبها من الفجور، وتحصل بالعلم بمثالب المعاصي ، ومناقب الطاعات»[1] .

وتتأكد هذه الملكة عندهم بأمور أربعة هي :

الأول : أن يكون لنفسه أو لبدنه خاصية تقتضي ملكة مانعة من الفجور .

الثاني : أن يحصل له العلم بمثالب المعاصي ، ومناقب الطاعات .

الثالث : تأكيد تلك العلوم بتتابع الوحي والبيان من الله تعالى .

الرابع : أنه متى صدر عنه أمر من الأمور من ترك الأولى أو النسيان لم يترك مهملاً بل يعاقب، وينبه عليه ، ويضيق الأمر فيه عليه.

فإذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة كان الشخص معدومًا من المعاصي لا محالة[2].

فالعصمة عندهم ليست أمرًا إلهيًا، وإنما هي أثر من آثار قوى النفس الإنسانية ولا شك أن العصمة بصورتها السابقة فيما تقتضيه المنعة الداخلية للشخص لخاصية في نفسه أو بدنه والتي بها يمتنع من الذنب أمر لا يخفى فساده بالعقل فضلاً عن النقل .

أما عقلاً : فلأنه لو كان كذلك لما كان المعصوم مستحقًا للمدح على عصمته، وأيضًا يبطل تكليفه كما يبطل توجيه الأمر والنهي إليه .

---

(١) النبوات والسمعيات من مباحث علم الكلام د/ محيي الدين الصافي ص ٧٠ دار الطباعة المحمدية القاهرة الأولى بدون، المواقف عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الأيجي تحقيق عبد الرحمن عميرة ٤٤٨/٣ دار الجيل بيروت لبنان ط الأولى ١٩٩٧م.

والفلاسفة (الحكماء) وإن اثبتوا العصمة إلا أنه لا يخفى ما في مذهبهم من الفساد في ضوء عدم معرفة النبي من غيره .

(٢) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين: لفخر الدين بن عمر الخطيب الرازي ص ٢١٨ ، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة .

أما النقل : فالآيات الكثيرة في كتاب الله تعالى منها قوله تعالى : {إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ} [الكهف: ١١٠] [(١)] ، وقوله : {وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا } [الإسراء: ٧٤] [(٢)].

ووجه الاستدلال في الآية الأولى : «أن النبي (ﷺ) مثل الأمة في البشرية لا يتميز عن غيره إلا بإيحاء الله إليه، فهو مثلهم في جواز صدور المعصية منه .

ووجه الاستدلال بالآية الثانية : أن الله تعالى رتب عدم ركونه (ﷺ) إليهم على تثبيته إياه وأنه كان ممكنًا أن يركن إليهم، فالركون في نفسه أمر غير ممتنع لكن الله منعه بعصمته لرسوله[(٣)] .

جـ العصمة عند أهل السُنة :

تعريف العصمة عن أهل السُنة ينطلق من اعتبارها هبة ومنحة من الله تعالى حيث هو الفاعل المختار مع الأخذ في الاعتبار بقاء عامل أو عنصر الملكة والقدرة والاختيار في نفس المعصوم .

ومن ثم يأتي تعريف صاحب المواقف للعصمة بقوله : « العصمة عندنا ألا يخلق الله فيهم ذنبًا»[(٤)].

كذا صاحب المقاصد في قوله : «وحقيقة العصمة ألا يخلق الله في العبد الذنب مع بقاء قدرته واختياره»[(٥)].

---

(١) سورة الكهف الآية ١١٠.

(٢) سورة الإسراء الآية (٧٤) .

(٣) انظر : المسايرة في علم الكلام والعقائد التوحيدية المنجية في الآخرة : للعلامة كمال بن الهمام الحنفي ص ١٢٥ المطبعة المحمودية التجارية القاهرة، النبوة في الفكر الإسلامي : د/ سيمر حامد محمد عبد العال ص ١٦٨ مطبعة الأمانة القاهرة / ط الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٩٧م .

(٤) المواقف ٤٤٨/٣ .

(٥) شرح المقاصد في علم الكلام : سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ١٦٠/٢ دار المعارف العثمانية ط ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .

ويفهم من هذا أن العصمة تنسب إلى الله تعالى وأنه الفاعل المختار لها بناءً على ما يقتضيه أصل الأشاعرة من استناد الأشياء كلها إلى الفاعل المختار ابتداء، وهذا ما أشار إليه القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) رحمه الله تعالى من خلال تعريفه للعصمة والذي يجمع فيه بين المنحة الإلهية، وملكة القدرة والاختيار بأنها : «لطف من الله تعالى يحمل لنبي على فعل الخير، ويزجره عن الشر مع بقاء الاختيار تحقيقًا للابتلاء»[(١)].

كما يأتي تعريف الإمام أبو منصور الماتريدي للعصمة بقوله : **«ألا يخلق الله في العبد الذنب مع قدرته عليه واختياره»**[(٢)].

فالأنبياء – عليهم السلام – لهم قدرة على فعل المعصية ، والاختيار إلا أنهم عليهم السلام لا يختارون المعاصي ، ولا يميلون إليها، ولا يعزمون فلا يخلق الله فيهم ذنبًا لأن الله خلق للعباد قدرة وإرادة تتعلقان بالطاعة، وبالمعصية، فإذا أراد العبد طاعة أو معصية وعزم عليها فالله يخلقها فيه، والأنبياء – عليهم السلام – لكونهم لا يميلون إلى المعاصي باختيارهم، ولا يعزمون عليها فلا يخلق الله فيهم المعصية لأنه دائمًا يتحركون في دائرة الإحسان التي بينها رسول الله (ﷺ) حينما سأله جبريل عن

---

(١) نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض : شهاب الدين الخفاجي ٣٩/٤ دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان ، وانظر التعريفات للجرجاني تحقيق / إبراهيم الإبياري ص ١٥٠ دار الريان للتراث بدون ، ومعجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني تصحيح إبراهيم شمس الدين ص ٣٧٧ دار الكتب العلمية ط الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، شرح المواقف للجرجاني ٢٨٠/٨ ، ٢٨١ مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٥هـ ، المسامرة بشرح المسايرة : كمال الدين محمد بن محمد المعروف بابن شريف تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ص ٢٢٧ مطبعة السعادة، القاهرة ، النفحات الشذية فيما يتعلق بالعصمة النبوية : لمحمد الطاهر الحامدي ص ١٨ – ٢٠ ، مكتبة الآداب القاهرة ط الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

(٢) تأويلات أهل السُنة لأبي منصور محمد الماتريدي ، تحقيق وتعليق د/ إبراهيم عوضين ، السيد عوض ٢٧٤/١ ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٩١هـ ، وانظر : توضيح العقيدة المفيد على شرح نظم الخريدة : حسين عبد الرحيم مكي ص ٦٣ مطبعة محمد علي صبيح ط الأولى ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م .

الإحسان فقال : «أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك» فلا يخلق الله فيهم معصية[1].

لهذا جاء اختيار جمهور المتكلمين من أهل السنة ومن وافقهم لذالكم التعريف الجامع للعصمة بأنها : «حفظ الله ظواهر الرسل وبواطنهم من ترك مأمور به ولو ذنبًا أو فعل منهي عنه ولو نهى كراهة أو خلاف الأولى قبل البعثة وبعدها ولو في الصغر مع بقاء الاختيار تحقيقًا للابتلاء »[2].

ومن الواضح أن تعريفات أهل السنة لمفهوم العصمة وأن اختلفت مناحيها في التعبير وتنوعت جوانب تناولها «فإنها تنتهي جميعهًا إلى تنزيه الله تعالى لهم وحفظه إياهم من مواقعة الذنوب أو المخالفات بعد البعثة باتفاق المحققين المحقين، وقبل البعثة على التحقيق»[3].

فالله تعالي قد عصم أنبياءه ورسله ظاهرا من الكذب والفجور ، والزنا وغير ذلك من المنهيات الظاهرة ، كما حفظهم من الغل ،والحقد ،والحسد ، والكبرياء وغير ذلك من المنهيات الباطنة التي عصمهم من فعل شيء منها لأن الأنبياء هم القدوة والأسوة لنا ،فكيف يأمر القدوة بالفضيلة وينهى عن الرذيلة ثم يرتكب هو هذه الرذيلة ولا يأتي الفضيلة .

---

(١) توضيح العقيدة المفيد ص ٦٣ ، الحجج البينات في إثبات النبوات : د/ محمد عبد الصبور هلال ص ٢٥٣ ، دار الطباعة المحمدية القاهرة ط الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

(٢) انظر : شرح الخريدة البهية للدردير مع حاشية الصاوي على شرح الخريدة ص ١٠٤ مطبعة الاستقامة القاهرة، إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد عبد السلام بن إبراهيم اللقاني المصري بهامش حاشية الأمير على جوهرة التوحيد ص ١١٤ مطبعة البابلي الحلبي ط ١٣٦٨هـ ، القول السديد في علم التوحيد : الشيخ محمد أبو دقيقة ، تحقيق وتعليق د/ عوض الله حجازي ١٧٥/٢ ط مجمع البحوث الإسلامية القاهرة ط الأولى ١٩٩٥م .

(٣) آيات عتاب المصطفى في ضوء العصمة والاجتهاد : عويد بن عايد المطرف ص ٣٧ الناشر كلية الشريعة جامعة الملك عبد العزيز والطبعة الثالثة ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م ، رد شبهات حول عصمة النبي (ﷺ) في ضوء الكتاب والسنة: عماد السيد الشربيني ص ٢٥ مطابع الصحيفة ، ط الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

ثالثًا : الحكمة من العصمة :

من بين الحكم المتعلقة بعصمة الله تعالى لأنبيائه ورسله – عليهم السلام –:

١ – أن الله (ﷻ) أمر بإتباعهم والاقتداء بهم والسير على منهجهم فهم القدوة الحسنة والأسوة الصالحة للخلق والنموذج الكامل للبشرية جمعاء .

٢ – أن الله تعالى أكرمهم بها وميزهم على سائر البشر حتى تتحقق حكمة الاقتداء والتأسي بهم وإلا لم يكن لهم فضل ولا مزية، وكانت لقدوة بغيرهم مساوية للقدوة بهم والأخذ عنهم كالأخذ عند غيرهم [١].

٣ – أن الذنوب والمعاصي ما هي إلا نجاسات معنوية وهي تشبه القاذورات والنجاسات الحسية فكيف يجوز نسبتها إلى الأنبياء – عليهم السلام – فقد سماها النبي (ﷺ) قاذورات بقوله : «اجتنبوا هذه القاذورات التي نهى الله عنها فمن ألم فليستتر بستر الله»[٢] ، يقول الشيخ الصابوني – رحمه الله – موضحًا هذا المعنى : «وهل سيكون لكلام النبي أثر في النفوس إذا كانت سريرته غير حسنة أو كانت حياته ملوثة ببعض الموبقات والآثام»[٣] .

٤ – أن القدح بعدم عصمة الأنبياء والرسل – عليهم السلام – يفضي إلى القدح في تبليغهم الرسالة حيث يمكن نسبة لخطأ أو الزيادة أو النقص في التشريع ، وهذا غير ممكن في حقهم لأن الله – تعالى – قد عصمهم من ذلك .

---

(١) انظر : عصمة الأنبياء : فخر الدين الرازي، تقديم / محمد حجازي ص ٢٩ ، الناشر مكتبة الثقافة الدينية القاهرة ط الأولى سنة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

(٢) السنن الكبرى : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي عن ابن عمر – رضي الله عنهما – ٣٣٠/٨ الناشر مجلس دائرة المعارف النظامية – الهند – حيدر آباد ط الأولى ١٣٤٤هـ ، وصححه محمد ناصر الدين الألباني في صحيح الجامع الصغير رقم ١٤٩ .

(٣) النبوة والأنبياء : محمد علي الصابوني ص ٥٠ ، دار الحديث – القاهرة ط الثانية ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

رابعًا : مواضع العصمة :

يمكن حصر مواضع العصمة التي منحها الله – تعالى – لأنبيائه ورسله – عليهم السلام – إجمالاً على النحو التالي :

الأول : فيما يتعلق بالأمور الاعتقادية .

الثاني : فيما يتعلق بجميع الشرائع والأحكام .

الثالث : فيما يتعلق بالفتوى .

الرابع : فيما يتعلق بأفعالهم وأحوالهم[1].

وحول هذه المواضع ثمة خلاف في ثبوتها للأنبياء – عليهم السلام – وهل هي قبل البعثة وبعدها ؟ أم بعد البعثة ؟ على نحو ما سيأتي .

(١) عصمة الأنبياء : الرازي ص ٣٩ ، ٤٠ ، شرح مطالع الأنظار على طوالع الأنوار : شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت٧٤٩هـ) ص ٢٠٩ ، ٢١٠ ، القاهرة ط الأولى ١٣٢٣هـ.

✍ المبحث الثاني

المثبتون لعصمة الأنبياء والرسل – عليه السلام –

لا ريب أن أمر المعصية لا يجري على حكم واحد فمن المعلوم أن لكل نبي حالتين : حالة تتعلق فيما قبل بعثته ، والأخرى متعلقة بما بعد بعثته ، وفيما يتعلق بما بعد البعثة فإن المعجزة قد دلت على صدق الأنبياء والرسل – عليهم السلام – في دعواهم الرسالة وفيما يبلغونه عن الله تعالى .

ومن ثم فقد حصل الإجماع بين المتكلمين على عصمتهم عن الكذب فيما دلت المعجزة على صدقهم فيه وإلا لأدى ذلك إلى إبطال دلالة المعجزة على الصدق وهو محال، والذي دلت المعجزة على صدقهم فيه هو دعوة الرسالة ، وما يبلغونه عن الله تعالى إلى الناس[1] .

هذا ولما كانت لمعاصي ليست كلها كذبًا ، وأن الكذب قد قسمه العلماء إلى كفر وغيره وغير الكفر بدوره قد قسمه العلماء إلى كبائر وصغائر[2]، وهذه الصغائر إما أن تكون موجبة للخسة والنفرة وإما غير ذلك وكل ذلك يقع إما عمدًا وسهوًا قبل البعثة أو بعدها وعلى أثر ذلك سيتحدد لاحقًا موقف المثبتين للعصمة .

---

(١) انظر : أبكار الأفكار : للآمدي ٤٣/٤ تحقيق / أحمد محمد المهدي دار الكتب والوثائق القومية القاهرة، ط الثانية ٢٠٠٤م ، شرح مقاصد الطالبين في علم أصول الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة ٥٠/٨ ، دار عالم الكتب ط الثانية ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

(٢) المعاصي عند جمهور أهل العلم : كبائر وصغائر ، وذلك خلافًا للمرجئة حيث ذهبوا إلى أن كلها صغائر لا تضر صاحبها ما دام على الإسلام ، وخلافًا للخوارج حيث ذهبوا إلى أن كلها كبائر وكل كبيرة كفر وليست الكبيرة منحصرة في عدد، وقيل في تعريفها كل ذنب كبر كبرًا يصح معه أن يطلق عليه اسم الكبيرة، وأكبرها الشرك بالله تعالى ، ثم قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وما سوى هذين منها كالزنا وعقوق الوالدين والسحر والقذف فيقال لكل واحدة منها أنها من أكبر الكبائر، وكل ما خرج عن حد الكبيرة وضابطها فهو صغيرة، وقد تعطي حكم الكبيرة ، ولكنها لا تنقلب كبيرة .

انظر : حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد :الإمام البيجوري تحقيق د/ علي جمعة ص ٣١٨ دار السلام القاهرة، ط ٢٠٠٢م.

أولاً : مذهب الشيعة الإمامية :

فقد حكم الشيعة الإمامية بعصمة الأنبياء على الإطلاق ، والمذهب لديهم أن الأنبياء معصومون قبل البعثة، وبعدها عن الكبائر والصغائر عمدًا وعلى سبيل السهو والنسيان .

يقول سديد الدين الرازي : «ومن الصفات التي يجب أن يكون عليها ومختصًا بها – أي النبي – كونه معصومًا عن القبائح كلها صغيرها وكبيرها، قبل النبوة وبعدها على طريق العمد وعلى طريق السهو، وعلى كل حال»[1].

ولا شك أن القول بعصمة الأنبياء على الإطلاق فيما يتعلق بما قبل النبوة وبعدها عمدًا أو سهوًا في ضوء مذهب الشيعة الإمامية يغلق الباب في وجه الكثير من المحامل التي التمسها العلماء في تأويل ما ورد من النصوص التي يدل ظاهرها على نسبة المعاصي للأنبياء – عليهم السلام – خاصة تلك النصوص التي لا تأويل لها إلا بحملها على أن تلك المعاصي كانت قبل البعثة أو وقعت على سبيل السهو والنسيان.

فجمهور المتكلمين بعد الاتفاق على المعاصي التي يجب عصمة الأنبياء منها وضعوا قاعدة للتعامل مع ما ورد من نصوص يفيد ظاهرها نسبة هذه المعاصي إلى الأنبياء وهذه القاعدة كما صورها الإمام الشريف الجرجاني على النحو التالي :

– ما ورد من هذه المعاصي في أخبار الآحاد وجب رده لأن نسبة الخطأ إلى الرواة أهون من نسبة المعاصي إلى الأنبياء .

---

(١) المنقذ من التقليد : سديد الدين الرازي ٤٢٤/٢ مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم إيران ط الأولى ١٤١٢هـ ، وانظر : الاعتقادات في دين الإمامية أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه الملقب بالصدوق ص ٩٦ تحقيق / عصام عبد السيد ، دار المفيد بيروت ، لبنان ط الثانية ١٩٩٣م ، الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد أبو جعفر الطوسي ص ٢٦٠ ، دار الأضواء بيروت لبنان ، ط الثانية ١٩٨٦م ، مناهج اليقين في أصول الدين ابن المطر الحلي ص ٢٨٠ تحقيق محمد رضا الأنصاري ط إيران الأولى ١٤١٦هـ ، إشراق اللاهوت في نقد شرح الياقوت : عميد الدين الحسني العبيدلي تحقيق علي أكبر ضيائي ص ٤٥٥ الناشر ميراث مكتوب طهران ط ٢٠٠٢م .

- وما ورد من هذه المعاصي متواترًا إن كان له محمل آخر حملناه عليه ، ونصرفه عن ظاهره للأدلة على ثبوت العصمة .
- وما ورد متواترًا وليس له محيصًا حملناه على أنه كان :
  - قبل البعثة.
  - أو صدر عنهم سهوًا ونسيانًا .
  - أو هو من قبل ترك الأولى [1].

ومن ثم فإن هذه المحامل السابقة يغلق الشيعة الإمامية الطريق في اللجوء إليها لأن مذهبهم يقضي بثبوت العصمة مطلقًا وأبدًا .

وإغلاق هذا الباب يعد إشكالية تلاحق هؤلاء خاصة أن من النصوص ما لا يمكن تفسيره إلا من خلال هذه المحامل على نحو ما سيأتي .

بالإضافة إلى ذلك أن القول بعصمة الأنبياء من المعاصي قبل البعثة سيؤدي إلى إشكال آخر مفاده كيف يمكن الحكم على فعل ما بأنه معصية قبل البعثة وقبل ورود الشرع؟.

لهذا نجد القاضي عياض يحكم على هذه المسألة (عصمة الأنبياء) من المعاصي قبل النبوة بقوله «**والمسالة تصورها كالمتنع فإن المعاصي والنواهي إنما تكون بعد تقرر الشرع** »[2].

---

(١) انظر : شرح المواقف : القاضي ناصر الدين الإيجي، والسيد الشريف الجرجاني ٢٩٣/٨ ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط الأولى ١٩٩٨، شرح المقاصد سعد الدين التفتازاني ص ١٩٣.

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى : القاضي عياض ص ٦٧٣ تحقيق عبده على كوشك ، الناشر جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، وحدة البحوث والدراسات ط الأولى ٢٠١٣م. وشرح السنوسية الكبرى المسمى عمدة أهل التوفيق والتسديد أبو عبد الله السنوسي ص ٣٧٠ الناشر دار القلم القاهرة ط الثانية ٢٠١٣م .

ومن ثم يتضح لنا أن الطريق إلى إثبات العصمة عند الإمامية يعتمد على العقل ، أما عند أهل السُنة فاعتماده على السمع .

وبالرغم من إثبات الشيعة لعصمة الأنبياء على الإطلاق إلا أن الأمر الملفت للانتباه هنا هو أن هؤلاء بالرغم من قولهم هذا إلا أنهم يجوزون الكفر من الأنبياء على سبيل التقية[1] .

واحتج هؤلاء على ذلك «بأن إظهار الإسلام إذا كان مفضيًا إلى القتل كان إظهاره إلقاء النفس في التهلكة وهذا غير جائز[2] لقوله تعالى : {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [3] وهذا القول باطل لأنه يؤدي إلى خفاء الدين بالكلية، ولو جاز ذلك ما ظهرت دعوة نبي ، «ولأنه لو جاز ذلك لكان أولى الأوقات به مبدأ ظهور الدعوة لأن الخلق في ذلك يكونون بالكلية منكرين له ، وكان يلتزم أن لا يجوز لأحد من الأنباء إظهار الدعة ، ولأن الخوف الشديد كان حاصلاً لإبراهيم (عليه السلام) في زمن النمرود ، ولموسى (عليه السلام) في زمان فرعون مع أنهما لم يمتنعا من الدعوة»[4].

كذا النبي (ﷺ) في تصديه لقريش، و لم يمنعه ذلك من إبلا غ دعوته .

ثانيًا : مذهب جمهور المتكلمين من أهل السُنة ومن وافقهم :

ففيما يتعلق بجانب الاعتقاد قبل البعثة فقد أجمعت الأمة على عصمتهم من وقوع الكفر منهم قبل البعثة فالأنبياء والرسل بلا شك أنهم معصومون من الوقوع في الكفر والشرك .

---

(١) التقية في اللغة إظهار شيء والباطن خلاف ذلك ، وفي الاصطلاح : أن يحافظ المرء على نفسه أو عرضه أو ماله مخافة عدوه فيظهر خلاف ما يبطن أو يضمر فهي مداراة وكتمان ، وتظاهر بغير الحقيقة على ما ينبغي حفظه ، وهي مبدأ من مبادئ الشيعة وأصل من أصول عقيدتهم . انظر : لسان العرب مادة (وقى) ، الشيعة والتصحيح د/ موسى الموسوي ص ٥٨ ، الزهراء للإعلام العربي ط الثانية ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م ، النبوة في الفكر الإسلامي د/ سمير حامد ص ١٦٩ هامش .

(٢) محصل أفكار المتقدمين : للرازي ص ٢١٩ .

(٣) سورة البقرة الآية (١٩٥) .

(٤) محصل أفكار المتقدمين : للرازي ص ٢١٩ .

هذا وقد حكى الجرجاني إجماع الأمة على عصمة الأنبياء من الكفر والشرك قبل النبوة وبعدها حيث قال : «وأما الكفر فأجمعت الأمة على عصمتهم منه قبل النبوة وبعدها ولا خلاف لأحد منهم في ذلك »[١].

والآمدي في قوله : « فما كان منها كفرًا فلا نعرف خلافًا بين أهل الشرائع على عصمتهم عنه»[٢].

كما ذهب إلى ذلك القاضي عياض في كتابه الشفا من قوله : «ولم ينقل أحد من أهل الأخبار أن أحدًا نبئ واصطفى عمن عرف بكفر وإشراك قبل ذلك»[٣].

وإلى هذا ذهب الإمام القرطبي عند تفسير قوله – تعالى – : {فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ}[٤] وحكاية تبرى إبراهيم (عليه السلام) مما كان يشرك به قومه بقوله : {إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ }[٥] ، قال رحمه الله : **« غير جائز أن يكون لله تعالى رسول يأتي عليه وقت من الأوقات إلا وهو موحد ، وبه عارف ومن كل معبود سواه برئ»**[٦].

---

(١) المواقف : عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (المقصد الخامس في عصمة الأنبياء) ٤٢٦/٣ تحقيق / عبد الرحمن عميرة ، دار الجيل بيروت – لبنان ، الأولى سنة ١٩٩٧م ، وشرح المواقف للجرجاني ٢٨٨/٨.

(٢) أبكار الأفكار ١٤٣/٤ ، وعصمة الأنبياء للرازي ص ٣٩ .

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ٩٣/٢ ط شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٦٩هـ ، المسامرة بشرح المسايرة ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، فيما ينقله الكمال بن الهمام عن القاضي الباقلاني من قوله : «إنهم معصومون من وقوع الكفر الذي صح عند أهل الأخبار والتواريخ إنه لم يبعث من أشرك بالله طرفة عين، وإنما بعث من كان تقيًا زكيًا أمينًا مشهور النسب حسن التربية » .

(٤) سورة الأنعام الآية (٧٦) .

(٥) سورة الأنعام الآية (٧٨) .

(٦) انظر : الجامع لأحكام القرآن : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري شمس الدين القرطبي تحقيق أحمد البردوني ، وإبراهيم أطفيش ٢٥/٧ دار الكتب المصرية القاهرة ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م ، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي تحقيق عبد الباري عطية ١٨٨/٤ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط الأولى ١٤١٥هـ .

أما غير الاعتقاد .. فيما يتصل بالقول والعمل .

فجمهور أهل السُنة ومن وافقهم من المعتزلة على جواز وقوع الصغائر والكبائر منهم قبل البعثة[1] حيث ذهب أكثر الأشاعرة ومن وافقهم من المعتزلة على جواز ذلك حيث لا يمتنع عقلاً ولا سمعًا أن يصدر من النبي قبل نبوته معصية كبيرة كانت أم صغيرة إذ لا دلالة للمعجزة على عصمته قبل ظهورها على يديه[2].

بينما ذهب أكثر المعتزلة على امتناعها لأنها توجب النفرة المانعة من إتباعهم فتفوت مصلحة البعثة .

يقول القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ) : « ... وقوع ذلك منهم ينفر عن القبول، وتنزيههم عنه يقتضي سكون النفس إليهم، وأن يقوي الدواعي في القبول منهم»[3].

---

(١) بالرغم من أن طرفي أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية يذهبون إلى إثبات العصمة للأنبياء في هذا الشأن لكن ثمة فرق بين كل منهما فبينما الأشاعرة يثبتون العصمة وقت النبوة وليس قبلها كما يشير إلى ذلك الإمام الرازي بقوله : « عندنا العصمة إنما تعتبر وقت النبوة لا قبلها » مفاتيح الغيب ٩٢/١٨ وقوله أيضًا : « والذي نقول أن الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – معصومون في زمان النبوة من الكبائر والصغائر بالعمد أما على سبيل السهو فجائز » عصمة الأنبياء ص ٤٠ .

نجد الماتريدية على الطرف الآخر يثبتونها للأنبياء قبل النبوة وبعدها من الكبائر والصغائر على سبيل العمد أما ما يصدر عنهم من بعض الزلات على سبيل السهو فجائز وحول هذا يقول الإمام النسفي – رحمه الله تعالى – : « وعندنا يجوز منهم الذنب قبل الوحي نادرًا لأنه قبل الوحي لا يجب على الخلق قبول قولهم فلا يشترط العصمة بخلاف زمان الوحي ، وقوله : « والعصمة هي الحفظ بالمنع والإمساك عن الكفر ثابتة قبل الوحي وبعده » الاعتماد في الاعتقاد : أبو البركات النسفي عبد الله بن أحمد بن محمود ص ١٠٩ ، ١١١ ط ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

(٢) أبكار الأفكار للآمدي ١٤٣/٤ وما بعدها ، الأحكام في أصول الإحكام : سيف الدين أبو الحسين علي بن أبي علي الآمدي تعليق عبد الرازق عفيفي ١٦٩/١ المطبعة المصرية ١٣٨٧هـ ، وشرح المواقف ٢٨٨/٨ ، وشرح العقائد النسفية : سعد الدين التفتازاني ص ١٣٢ ط مصطفى البابي الحلبي ، وشرح الجلال الدواني على العقائد العضدية ص ٢٠٣ ، وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق عن علم الأصول : محمد بن علي بن محمد الشوكاني ص ٣٥ مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٥٦هـ .

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل القاضي عبد الجبار٣٠٤/١٥ ط الحلبي القاهرة ١٣٨٥هـ .

ولا شك أن القول بوجوب عصمة الأنبياء عن المعاصي حتى لا يفضي ذلك إلى انحطاط مرتبتهم في النفوس والنفرة عن الانقياد لهم يلزم منه أن يكون النبي أبدًا مؤيدًا منصورًا، وأن يكون مناوئه مخذولاً محقورًا لأن خذلانه مما يوجب تحقيره ، ونفرة النفس عنه ، وواقع حياة الأنبياء يشهد ببطلان هذا اللازم ، ناهيك عن أن هذا القول مرجعه إلى القول بفكرة التحسين والتقبيح العقليين وهي فكرة ظاهرة البطلان ، وأن المعتمد في هذا هو طريق السمع .

انظر لمزيد في التفاصيل : شرح معالم أصول الدين : شرف الدين بن التلمساني ، تحقيق /نزار حمادي ص ٥٣٨ دار الفتح عمان الأردن الطبعة الأولى ٢٠١٠م .

هذا وقد أجاب القاضي عبد الجبار عن اعتراض مفاده : « من أين تأتي النفرة من إقدامهم على الكبائر وصغائر الخسة قبل البعثة » بقوله : « العلم بأن مثل ذلك ينفر مما لا يكتسب بالأدلة العقلية، وإنما يرجع في ذلك إلى العادات، والمتعالم من أحوال الناس في العادة الجارية أن ذلك ينفرهم، كما ينفرهم الإقدام على الأمور المستخفة، ومنكر هذا كالذي يقول : بأنه لا فعل في العالم ينفر وهذا واضح الفساد»[1].

وعلى هذا فمذهب جمهور المتكلمين من أهل السُنة ومن وافقهم في هذا الشأن هو الإجماع على عصمة الأنبياء قبل النبوة في الأمور الاعتقادية كالكفر، أما غير الاعتقادية في الأقوال والأفعال المتعلقة بالكبائر والصغائر فهم غير معصومين منها في الغالب .

أما عن العصمة بعد النبوة فإن بالإجماع الحاصل من قبل جمهور المتكلمين من أهل السُنة ومن وافقهم على عصمة الأنبياء من الكفر قبل بعثتهم ينصرف على ما بعد بعثتهم إذ كيف يقع الأنبياء في الكفر والمعلوم من سيرتهم أنهم كانوا حربًا على الكفر والشرك على اختلاف صوره وأشكاله وألوانه؟

أما فيما يتعلق بعصمتهم بعد البعثة من سائر الذنوب كبائرها وصغائرها في الأمور المتضمنة بإبلاغ الشرائع، وتقريرها، وبيان الأحكام من الله تعالى فيما دلت المعجزة على صدقهم فيه .

فقد انعقد الإجماع على عصمتهم عن الكذب عمدًا فيما دلت المعجزة على صدقهم فيه واستدلوا على ذلك بأنه لو جاز عليهم التقول والافتراء في ذلك عقلاً «لأدى إلى إبطال المعجزة القاطعة بصدقهم، وإبطال المعجزة محال فالكذب في ذلك محال أيضًا »[2].

---

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل ٣٠٤/١٥ .

(٢) انظر : شرح المواقف ٢٨٨/٨ ، أبكار الأفكار للآمدي ١٤٣/٤ ، الشفا ١٠٥/٢ ، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين أبو المعالي الجويني ص ٣٥٧ ، تقديم وتعليق د/ محمد يوسف موسى ، علي عبد المنعم عبد الحميد ، مطبعة السعادة القاهرة ١٣٦٩هـ .

والذي دلت المعجزة على صدقهم فيه هو دعوى الرسالة، وفيما يبلغونه عن الله تعالى إلى الناس .

وفما دلت المعجزة على صدقهم فيه سهوًا أو نسيانًا : فقد ذهب الأستاذ أبو إسحاق الأسفرايني وأكثر الأئمة كالفخر الرازي والقاضي عياض من أهل السُنة إلى عصمتهم عن الكذب فيما دلت المعجزة على صدقهم فيه ولو سهوًا أو نسيانًا لأن المعجزة دالة على الصدق وملازمة الحق في التبليغ فلو تصور الخلف لكان نقضًا لدلالة المعجزة وهو ممتنع[1].

وإلى هذا ذهب أيضًا أبو حسين الخياط من المعتزلة بقوله : «النبي إذا قصد إلى الأداء عن الله والإخبار عنه بما أمره بأدائه إلى خلقه وبإخبارهم إياه فليس يجوز عليه الغلط والخطأ في ذلك لأن الله قد أوجب على الخلق طاعته فيما يأمرهم به وتصديقهم فيما أخبرهم به عن ربهم فلم يكن جل ثناءه ليأمرهم بتصديق من يجوز عليه خطأ ولا بطاعة من لا يؤمن منه الغلط » [2].

وكذا أبو حسين البصري المعتزلي من قوله : «لا يجوز عليهم الكذب فيما يؤدونه ، ولا الكتمان ولا السهو في حال الأداء لأن تلك الحال حال تلقي الفروض فوقوع السهو فيما يغري باعتقاد كون العبادة لا على ما أوردوها »[3].

أما القاضي أبو بكر الباقلاني فقد ذهب إلى جواز الكذب سهوًا ونسيانًا لأن المعجزة إنما تدل على صدق الرسول فيما هو متذكر فيه عامد له، وهذا الجواز في رأيه أنه لا يدخل في التصديق المقصود بالمعجز [4].

---

(١) شرح المواقف ٢٨٨/٨ ، ونسيم الرياض الشهاب الخفاجي ١١٧/٤، وعصمة الأنبياء للـــرازي ص ٣٩ ، السمعيات من شرح المقاصد د/ محيي الدين الصافي ص ٤٥ .

(٢) الانتصار والرد على ابن الراوندي : عبد الرحمن بن محمد الخيـــاط المعتـــزلي (ت٣٠٠هـ) ص ٩٤ ط دار الكتب المصرية ١٣٤٤هـ .

(٣) المعتمد في أصول الفقه : محمد بن الطيب أبو الحسين البصري المعتزلي (ت٤٣٦هـ) ٣٧١/١ ط دمشق – سوريا ط ١٣٨٤هـ .

(٤) انظر: المواقف ٢٨٨/٨ ، شرح المقاصد ١٩٣/٢ .

ومن ثم يتضح الاتفاق بين جمهور المتكلمين على عصمة الأنبياء عن الكذب فيما دلت المعجزة على صدقهم في جميع ما يبلغونه أو ما يقصدون تبليغه عن الله تعالى ، وإلى هذا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في قوله : « وما أنبأ به النبي عن الله لا يكون يطابق كذباً؛ لا خطأً، ولا عمداً، فلا بُدّ أن يكون صادقاً فيما يخبر به عن الله؛ يُطابق خَبَرَهُ مَخْبَرَهُ، لا تكون فيه مخالفة؛ لا عمداً، ولا خطأً وهذا معنى قول من قال: هم معصومون فيما يبلغونه عن الله»

ثم يضيف قائلاً : «فهو – أي النبي – المؤيد المعصوم عما يحفظه الله عن الأنس والجن حتى يبلغ رسالات ربه كما أمر فلا يكون فيها كذب ، ولا كتمان»[1].

أما عصمتهم في سائر الذنوب والمعاصي فيما خلا الكفر وفيما لم تدل المعجزة على صدقهم فيه بعد البعثة ، ففيما يتصل بالكبائر على سبيل العمد : فقد اتفق المحققون من الأئمة على وجوب عصمة الأنبياء عن تعمد الكبائر وفي هذا يقول القاضي عياض – رحمه الله تعالى – :«أجمع المسلمون على عصمة الأنبياء من الفواحش والكبائر والموبقات»[2].

وأما على سبيل السهو والنسيان أو الخطأ في التأويل فالجمهور على جواز ذلك . أما فيما يتعلق بالصغائر : فما كان من الصغائر يوجب الخسة وسقوط المروءة كسرقة حبة مثلاً فالحكم فيها حكم الكبيرة.

يقول إمام الحرمين : « وتجب عصمتهم من المعاصي والذنوب المؤذنة بالسقوط وقلة الديانة إجماعًا »[3].

---

(١) النبوات : شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ المطبعة السلفية القاهرة ١٣٨٦هـ .

(٢) الشفا ١٢٥/٢ .

(٣) الإرشاد ص ٣٥٦ .

أما ما لا يكون من هذا القبيل كنظرة أو كلمة سفه نادرة في خصام ، فالجمهور من الأشاعرة ومن وافقهم من المعتزلة كالزمخشري على جوازه عمدًا أو سهوًا ، وذهب الجبائي والنظام والجاحظ ، وجعفر بن مبشر من المعتزلة إلى أن ذلك لا يجوز منهم إلا بطريق السهو والغفلة بشرط أن ينبهوا فينتبهوا وهم مأخوذون بما وقع منهم على هذه الجهة وإن كان ذلك موضوعًا عن الهم»[1].

ثالثًا : أدلة المثبتين لعصمة الأنبياء :

استدل أصحاب المذهب الصحيح من المثبتين لعصمة الأنبياء على صحة مذهبهم في عصمة الأنبياء وعدم صدور الذنب عنهم بمجموعة من الأدلة منها :

الدليل الأول : أن من كانت نعمة الله عليه أكثر كان صدور الذنب عليه أقبح وأفحش ونعمة الله تعالى على الأنبياء أكثر، فوجب أن تكون ذنوبهم أقبح وأفحش من ذنوب الأمة، وأن يستحقوا من الزجر والتوبيخ فوق ما يستحقه جميع عصاة الأمة، وهذا باطل فصدور الذنب عنهم محال وباطل [2] .

---

(١) انظر لمزيد في التفاصيل : أبكار الأفكار للآمدي ١٤٣/٤ وما بعدها ، والمواقف للآيجي ٤١٥/٣ تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة ، دار الجيل بيروت الأولى ١٩٩٧م ، وشرح المواقف ٢٨٨/٨ وما بعدها ، وشرح المقاصد ١٩٣/٢ ، والإرشاد للجويني ص ٣٥٦ ، وأصول الدين لعبد القاهر البغدادي (ت٤٢٩هـ) تحقيق أحمد شمس الدين ص ١٨٩ ط دار الكتب العلمية – بيروت لبنان ط الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٢م . ، وشرح الدواني على العقائد العضدية ص ٢٠٣ ط المطبعة الخيرية بمصر الأولى ١٣٢٢هـ ، وإرشاد الفحول للشوكاني ص ٣٤، والمسامرة بشرح المسايرة ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري ابن حجر العسقلاني ٢٣٢/٦ ، ٢٣٣ ط دار الحديث القاهرة ، وتوضيح العقيدة المفيد على شرح نظم الخريدة حسين عبد الرحمن مكي ط محمد علي صبيح بالقاهرة ١٣٧٥هـ – ١٩٦٦م ، ومحاضرات في التوحيد للشيخ صالح موسى شرف ص ١٦ المؤسسة العربية للطباعة والنشر القاهرة ، والنبوات والسمعيات من مباحث علم الكلام د/ محيي الدين الصافي ص ٧٣ دار الطباعة المحمدية القاهرة ط الأولى ، وتفسير الكشاف لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) قوله تعالى (وعصى آدم ربه فغوى) ٩٤/٣ دار الكتاب العربي بيروت – لبنان الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .

(٢) معالم أصول الدين : لفخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي ص ١٠٢ مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص ٢١٩ ، عصمة الأنبياء ص ٤١ ، المواقف ص ٤٢٩ .

الدليل الثاني : لو صدر الذنب عن الأنبياء لحرم على الناس أتباعهم [1] ولكن الله أمر بإتباع الرسل والأنبياء حيث قال : {وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ}[2] ، وقوله تعالى : **{قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ}** [3] فصدور الذنب عنهم محال .

الدليل الثالث : لو صدر الذنب عنه – عليهم السلام – لوجب رد شهادتهم إذا لا شهادة لفاسق بالإجماع لقوله تعالى : **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا }**[4]، واللازم باطل بالإجماع لأن من ترد شهادته في القليل من متاع الدنيا لا يستحق القبول في أمر الدين القائم إلى يوم القيامة.

وأيضًا فإن الله شهد بأن محمد (ﷺ) شهيد على الكل يوم القيامة قال تعالى: **{وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا}**[5] ومن كان شهيدًا لجميع الرسل يوم القيامة كيف يكون بحال لا تقبل شهادته في الجنة[6].

الدليل الرابع : لو صدر الذنب عنهم – عليهم السلام – « لوجب زجرهم لوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإيذاؤهم حرام إجماعًا ولقوله تعالى : **{إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ}** [7] ولدخوله تحت قوله تعالى : **{وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ}**[8] ، ولكانوا ملعونين لقوله تعالى : **{أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ}**[9]

---

(١) المواقف ٤٢٨/٣ ، وشرح المقاصد ١٩٣/٢ ، محصل أفكار المتقدمين ص ٢١٩ .

(٢) سورة المائدة الآية (٩٢) .

(٣) سورة آل عمران الآية (٣١) .

(٤) سورة الحجرات الآية (٦) .

(٥) سورة البقرة الآية (١٤٣) .

(٦) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص ٢١٩ ، عصمة الأنبياء ص ٤٢ ، المواقف ٤٢٨/٣ ، وشرح المقاصد ١٩٣/٢ ، وتقريب المرام ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٧) سورة الأحزاب الآية (٥٧) .

(٨) سورة النساء الآية (١٤) .

(٩) سورة هود الآية (١٨) .

ولاستحقوا الملامة والذم لقوله تعالى : **{يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ}**[1] وقوله تعالى : **{أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ }** [2] وبإجماع الأمة هذا باطل فكان صدور المعصية عنهم باطلاً [3].

الدليل الخامس : لو صدر عنهم الذنب – عليهم اللام – لما نالوا عهد الله لقوله تعالى : **{لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ}**[4] وذلك العهد الذي حكم الله أنه لا يقبل من الظالمين، أما أن يكون عهد النبوة ، وإما أن يكون عهد الإمامة فإن كان الأول فهو المقصود وإن كان الثاني فالمقصود أظهر لأن عهد الإمامة أقل درجة من عهد النبوة فإذا لم يصل عهد الإمامة إلى المذنب العاصي فعدم وصول عهد النبوة إليه من باب أولى [5].

الدليل السادس : لو صدر الذنب عنهم – عليهم السلام – لكانوا من حزب الشيطان لأن الله تعالى قد « قسم المكلفين إلى قسمين ، كما قال تعالى : **{أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ}**[6] ، وحزب الله كما قال تعالى : **{أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}**[7] .

ولا شك أن حزب الشيطان هو الذي يقبل ما يريده الشيطان، فلو صدرت الذنوب عنهم لصدق عليهم أنهم من حزب الشيطان، ولصدق عليهم قوله تعالى : **{أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ}** ولصدق على الزهاد آحاد الأمة قوله تعالى: **{ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}** وحينئذ يلزم أن يكون آحاد الأمة أفضل بكثير من الأنبياء، ولا شك في بطلانه»[8] .

---

(١) سورة الصف الآية (٢) .

(٢) سورة البقرة الآية (٤٤) .

(٣) عصمة الأنبياء ص ٤٢ ، المواقف ٤٢٨/٣، وشرح المقاصد ١٩٣/٢ ، وتقريب المرام ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٤) سورة البقرة الآية (١٢٤) .

(٥) عصمة الأنبياء ص ٤٧ ، المواقف ٣٢٩/٣ ، وشرح المقاصد ١٩٣/٢ ، وتقريب المرام ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٦) سورة المجادلة الآية (١٩) .

(٧) سورة المجادلة الآية (٢٢) .

(٨) معالم أصول الدين ص ١٠٢ ، عصمة الأنبياء ص ٤٥ ، ٤٦ ، المواقف ٤٣٠/٣ .

الدليل السابع : لو صدر عنهم الذنب – عليهم السلام – لما كانوا من المخلصين بل كانوا متبعين للشيطان لأن الذنب يكون بإغواء الشيطان، وهؤلاء يغوي المخلصين لقوله تعالى : **{فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (*) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ}**[1] واللازم باطل لقوله تعالى في حق إبراهيم، وإسحق ، ويعقوب : **{إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ}**[2] وقال في حق يوسف : **{إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ}**[3] وذلك يوجب القطع بعدم صدور المعصية عنهم – عليهم السلام[4].

الدليل الثامن : قوله تعالى : **{وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ}**[5] فالذين لم يتبعوه إما أن يقال إنهم الأنبياء أو غيرهم، فإن كانوا غيرهم لزم أن يكونوا أفضل منهم لقوله – تعالى – : **{إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ}**[6] ، وتفضيل غير النبي على النبي باطل بالإجماع فوجب القطع بأن أولئك الذين ليم يتبعوا إبليس هم الأنبياء – عليهم السلام – ، وكل من أذنب فقد اتبع إبليس فدل هذا على أن الأنبياء صلوات الله عليهم ما أذنبوا [7] .

الدليل التاسع : لو أذنب الأنبياء – عليهم السلام – لكانوا غير مسارعين في الخيرات ، ولما عدَّهم الله من الأخيار، واللازم باطل لما عرف عن الأنبياء من أنهم كانوا يسارعون في الخيرات ، قال – تعالى – : **{إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا}** [8] والجمع المحلى بالألف واللام يفيد العموم، فدخل تحت لفظ الخيرات، فعل كل ما ينبغي وترك كل ما لا ينبغي وذلك يدل على أنهم كانوا فاعلين لكل الخيرات، وتاركين لكل المعاصي[9].

---

(١) سورة ص الآيتان (٨٢، ٨٣) .

(٢) سورة ص الآية (٤٧) .

(٣) سورة يوسف الآية (٢٤) .

(٤) المواقف ٤٢٩/٣، وشرح المقاصد ١٩٣/٢.

(٥) سورة سبأ الآية (٢٠) .

(٦) سورة الحجرات الآية (١٣) .

(٧) عصمة الأنبياء ص ٤٥ ، المواقف ٤٢٩/٣.

(٨) سورة الأنبياء الآية (٩٠) .

(٩) المواقف ٤٣٠/٣.

الدليل العاشر : أن بداهة العقل تحكم بأنه لا شيء أقبح من نبي رفع الله درجتـــه، وائتمنه على وحيه، وجعله خليفة في بلاده ، وعباده يسمع ربه يناديه لا تفعل كـــذا ثم يقدم عليه ترجيحًا للذته، غير ملتفت إلى نهي ربه ولا مترجر بوعيده، وهذا معلوم القبح بالضرورة [1].

تلك هي بعض أدلة المتكلمين من أهل السُنة على عصمة الأنبياء والتي يتضح من خلالها كيف أن الله – تعالى – قد عصم أنبياءه عن كل رذيلة أو نقص لأن الله – تعالى – اصطفاهم من صفوة خلقه وصنعهم على عينه ، قال – تعالى –: **{اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ}**[2] ليكونوا سفراء بينه وبين خلقه ، وليكونوا القدوة الحسنة والأسوة الصالحة والنموذج الكامل للبشرية جميعًا .

فلابد أن تجتمع فيهم صفات الكمال التي تؤهلهم لحمل أمانة الدعوة، وتبليغها للناس، قال – تعالى – : **{لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا}**[3] .

«فالعقل والشرع يلزمان القول بعصمة النبي إذ كيف يجوز أن يكون نبيًا ويكون سارقًا أو قاطع طريق أو شارب خمر أو زانيًا أو غير ذلك من القاذورات والنجاسات التي تمنع الاقتداء به أو من أتباعه؟ وهل يكون لكلام النبي أثر في النفوس إذا كانت سيرته غير عطرة أو كانت حياته ملوثة ببعض الموبقات ، والآثام إذًا فلابد أن تكون حياة النبي حياة كريمة فاضلة مشرفة بنور الهداية ، معروفة بالعفة والطهارة زاخرة بالفضل والنبل والصلاح»[4].

---

(١) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) لفخر الدين الرازي ٤٥٦/٣ دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط الثالثة ١٤٢٠هـ .

(٢) سورة الحج الآية (٧٥) .

(٣) سورة الأحزاب الآية (٢١) .

(٤) النبوة والأنبياء : محمد علي الصابوني ص ٥١ .

✍ المبحث الثالث

النافون لعصمة الأنبياء ـ عليهم السلام ـ وأهم شبهاتهم

أولاً : النافون لعصمة الأنبياء ـ عليهم السلام ـ :

خالف أجماع الأمة في عصمة الأنبياء – عليهم السلام – مجموعة من الطوائف والفرق لا يعتد بهم ، ومن بين هؤلاء :

ـــ الأزارقة [1]:

وهي إحدى فرق الخوارج حيث ينقل عنهم أنهم قالوا بجواز بعثة نبي علم الله أنه يكفر بعد نبوته، ومن ثم لزمهم جواز الكفر على الأنبياء بعد البعثة ، وحكموا بالكفر على كل ذنب [2] .

ـــ الفضيلية [3]:

وهم من الخوارج أيضًا يقولون بجواز الكفر على الأنبياء من جهة كونهم يعتقدون بجواز صدور الذنوب من الأنبياء، وكل ذنب هو كفر على حسب

---

(١) أصحاب نافع بن الأزرق وهم أصعب الخوارج وأشرهم فعلاً وأسوأهم بأسًا ، وأكثرهم عددًا، والذي جمعهم من الدين أشياء منها قولهم بأن مخالفيهم من أهل هذه الأمة مشركون .

لمزيد من التفاصيل ينظر : المنية والأمل في الرد على أهل الأهواء والبدع محمد بن أحمد بن عبد الرحمن أبو الحسين الملطي العسقلاني تحقيق محمد زاهد الكوثري ص ١٧٨ المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة، والفرق بين الفرق لعبد القاهر بن طاهر البغدادي ص ٦٢ ، دار الآفاق الجديدة – بيروت – لبنان ، ط الثانية ١٩٧٧م، والتبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين : لطاهر بن محمد الأسفرايني تحقيق / كمال يوسف الحوت ص ٤٩ عالم الكتب – بيروت – لبمان ١٣٠٤هـ – ١٩٨٣م ، ومقالات الإسلاميين للأشعري ٨٦/١ وما بعدها ، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ص ٤٦ ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤٠٢هـ .

(٢) الأحكام في أصول الدين للآمدي ١٢٨/١ ، وأبكار الأفكار ١٤٣/٤ ، والمواقف ٤٢٦/٣ ، شرح المواقف ٢٨٨/٨ .

(٣) الفضيلية : أتباع فضل بن عبد الله وقد رد عليهم بأنه لو جاز الكفر عليهم لكان الاقتداء بهم واجب لقوله – تعالى – : {فَاتَّبِعُوهُ } [الأنعام: ١٥٥] وفساد ذلك يدل على فساد قولهم . محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص ٢١٩ .

اعتقادهم فقد « اعتقدوا أن كل ما يطلق عليه اسم العصيان فهو كفر، ثم أنهم جوزوا على الرسل المعاصي فلا جرم أنهم جوزوا الكفر عليهم»[1] فمن هذا الطريق جوزوا صدور الكفر عنهم وكما جوزوا صدور الكفر من الأنبياء كذلك صدور ما دونه من الكبائر.

ـــ **الرافضة [2] من الشيعة:** فقد جوزوا على الأنبياء إظهار الكفر على سبيل التقية عند خوف الهلاك بل نقل عنهم أنهم أوجبوه، وعللوا ذلك بأنه إذا كان إظهار الإسلام يؤدي إلى القتل كان إلقاءً للنفس في التهلكة وهو حرام لقوله تعالى : {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ }[3] وإذا صار إظهار الإسلام حرامًا كان إظهار الكفر واجبًا [4].

ـــ **المرجئة [5]:** هم غير معصومين عندهم ، لاعتبارهم أن الإيمان هو المعرفة ، والمؤمن عندهم هو العارف ، وأن كان تاركًا للعمل فاعلاً لكل المنهيات .

---

(١) عصمة الأنبياء للرزاي ص ٣٩ ، محصل أفكار المتقدمين ص ٢١٩ ، ومفاتيح الغيب ص ٣٨٠ ، والأحكام للآمدي ١٢٨/١ ، وأبكار الأفكار ١٤٣/٤ .

(٢) سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر وهم مجمعون على أن النبي (ﷺ) نص على استخلاف علي بن أبي طالب باسمه، واظهر ذلك وأعلنه، وأن أكثر الصحابة ضلوا لتركهم الاقتداء به ، وقيل لرفضهم إمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب . .

لمزيد في التفاصيل انظر : مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري ص ١٦ ، ورسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب لأبي الحسن الأشعري تحقيق شاكر محمد الجنيدي ص ١٧٤ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة ط ١٤١٣هـ ، الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٢٥ ، الملل والنحل محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني ٣٠/١ تحقيق محمد سيد كيلاني دار المعرفة بيروت – لبنان ط ١٤٠٤هـ .

(٣) سورة البقرة الآية (١٩٥)

(٤) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص ٢١٩ ، وتقريب المرام : للسنندجي ص ٥٦ ، والنبوات والسمعيات من مباحث علم الكلام : د/ محيي الدين الصافي ص ٧٣ .

(٥) الإرجاء بمعنى التأخير وسموا مرجئة لأنهم قالوا بتأخير العمل عن الإيمان على معنى أنهم يقولون لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة . الفرق بين الفرق ص ١٩٠ ، والتبصير في الدين ص ٩٧.

الكرامية [1]: الذين أجازوا على الأنبياء والرسل الكذب في التبليغ، وفعل الكبائر من القتل والزنا وغير ذلك لأن الإيمان عندهم إقرار باللسان دون التصديق بالقلب[2].

كذا بعض المعتزلة في عدم عصمة الأنبياء مطلقًا بناءً على أصلهم في العدل الإلهي حيث قالوا : « **إن الله – تعالى – سوى بين العقلاء في النعم الدينية، ولم يخص الأنبياء والملائكة بشيء من التوفيق والعصمة، ولا بشيء من نعم الدين دون سائر المكلفين** »[3].

كذلك أيضًا السمنانية فقد ذكر الإمام ابن حزم عنهم في الفصل أنه رأى في كتاب أبي بكر السمناني قاضي الموصل أنه كان يقول : «**كل ذنب دق أو جل فإنه جائز على الرسل حاشا الكذب في التبليغ فقط قال : وجائز عليهم أن يكفروا**»[4].

---

(١) نسبة إلى عبد الله بن محمد بن كرام كان من زهاد سجستان واغتر بما كان يريه من زهده جماعة من أهل السواد فدعاهم إلى بدعة ، وأفشى فيهم ضلالاته وما أحدثه في الإسلام من بدع أكثر من أن يمكن جمعه ، منها أنه كان يسمي معبوده جسمًا، وأن أمة الإسلام جامعة لكل من أقر بالشهادة لفظًا، وأن من قال لا إلـــه إلا الله محمد رسول الله فهو مؤمن حقًا ومن أهل ملة الإسلام سواء كان مخلصًا فيه أو منافقًـــا مضـــمر الكفـــر فيـــه والزندقة، وزعم أن المنافقين في عهد رسول الله كانوا مؤمنين حقًا ، وأن إيمانهم كإيمان جبريل وميكائيل والأنبياء والملائكة. الفرق بين الفرق ص ٢٠٢ ، واعتقادات فرق المسلمين المشركين ص ٦٧ ، والتبصير في الـــدين ص ١١١ .

(٢) أصول الدين للبذدوي ص ١٦٧ ط الحلبي ١٩٦٣م .

(٣) المعتزلة : لزهدي جار الله ص ١٠٠ الأهلية للنشر والتوزيع .

(٤) الفصل في الملل والنحل : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القـــرطبي الظـــاهري ٢/٤ مكتبة الخانجي ، القاهرة ، وانظر : رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت : عبد الله بن سعيد بن حاتم السجزي الوائلي البكري أبو نصر (ت٤٤٤هـ) تحقيق / محمد باكريم با عبد الله ص ٩٩٩ هامش، الناشر عمادة البحث العلمي الجامعة الإسلامية – المدينة المنـــورة ، ط الثانيـــة ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م ، وحقوق النبي (ﷺ) على أمته في ضوء الكتاب والسُنة : لمحمد بن خليفة بن علي التميمي ١٤٦/١ الناشر أضواء السلف الرياض السعودية .

ثانياً : شبه النافون لعصمة الأنبياء والرد عليها :

بالرغم من تلك الأدلة الدامغة التي قدمها المثبتون لعصمة الأنبياء والرسل – عليهم السلام – إلا أن الآخذين بالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي يوهم ظاهرها نسبة المعصية والذنوب إلى الأنبياء والرسل – عليهم السلام – من النافين والمنكرين لعصمة الأنبياء أوردوا شُبهًا على عصمتهم ، واتخذوا منها مطية ومطعنًا في حق الأنبياء والرسل – عليهم السلام – .

هذا، ولقد تتبع المتكلمون من أهل السُنة ومن وافقهم هذه الشُبه بالرد والإدحاض إما على سبيل الإجمال ، وإما على سبيل التفصيل .

أما الإجمال فقد اعتبر أهل السُنة أن ما ورد من نصوص يوهم ظاهرها تجويز الخطايا على بعض الأنبياء مؤول ومصروف عن ظاهره إلى معنى يليق بهم، ويناسب مقامهم، فإن كان الخبر آحادًا[1] وجب رده لأن نسبة الخطأ إلى الرواة أهون من نسبة الخطأ إلى النبي ، وما نقل متواترًا[2] أو منصوصًا عليه في الكتاب فإن وجد له محمل قريب حمل عليه ، وإلا حمل على أنه كان قبل البعثة فلا ينافي عصمتهم بعدها، أو أنه من قبيل ترك الأولى ، أو صغائر صدرت عنهم سهوًا ، وهذا لا يقدح في العصمة باتفاق ، وإنما هو من باب حسنات الأبرار سيئات المقربين ، ولا ينافي هذا تسميته ذنبًا ، والاستغفار منه، والاعتراف بكونه ظلمًا لأنهم كانوا يستعظمون ذلك ويعدون أنفسهم ظالمين بسببه ، ويستغفرون منه لعلو مترلتهم ، وعظم مقامهم عند الله [3].

---

(١) خبر الآحاد : الآحاد لغة جمع أحد بمعنى الواحد، واصطلاحًا ما لم يجمع شروط المتواتر، وينقسم باعتبار عدد طرقه إلى مشهور ، وعزيز وغريب . تيسير مصطلح الحديث : د/ محمود الطحان ص ٢٣ ، ٢٤ ط مركز الهدى للدراسات الإسكندرية ط السابعة ١٤١٥هـ .

(٢) المتواتر لغة اسم فاعل من التواتر بمعنى التتابع والخبر المتواتر اصطلاحًا هو ما رواه عدد كثير تميل العادة تواطئهم على الكذب ، وقد اختلف في العدد الكثير على أقوال، والمختار أنه عشرة وينقسم إلى المتواتر اللفظي وهو ما تواتر لفظه ومعناه والمتواتر المعنوي، وهو ما تواتر معناه دون لفظه . تيسير مصطلح الحديث : د/ محمود الطحان ص ٢١ ، ٢٢ .

(٣) انظر لمزيد في التفاصيل : المواقف لعضد الدين الإيجي ٤١٨/٣ ، وشرح المواقف للجرجاني ٢٩٣/٨ ، وشرح المقاصد ١٩٤/٢ ، وتقريب المرام في شرح تهذيب الكلام ص ٥٦ ، ٥٧ .

أما تفصيلاً فيتضح من خلال ما أورده النافون لجملة من الشُبه في حق الأنبياء والرسل – عليهم السلام – والتي عارضوا من خلالها الدلائل الدالة على عدم صدور الذنب عن الأنبياء بوجوه كثيرة والتي منها :

[١] ما ورد في حق آدم (عليه السلام) :

حيث احتج النافون لعصمة الأنبياء بآيات من القرآن الكريم وردت في شأن آدم (عليه السلام) منها : قوله – تعالى – : **{وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى}** [١] ، وقوله – تعالى – : **{وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ}**[٢] ، قالوا فقربها آدم فكان من الظالمين ، وقد عصى وغوى [٣] ، وقال – تعالى – : **{فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى}**[٤] والمتاب لا يكون إلا عن ذنب ، وقال – تعالى – : **{فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ}** [٥] وإزلال الشيطان معصية ، وقوله – تعالى – : **{فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا}**[٦] وهذا شرك من آدم (عليه السلام) .

الرد على هذه الشبهة :

أما عن نسبة المعصية لآدم (عليه السلام) في قوله تعالى : **{وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى}** بمخالفته أمر الله ، فيمكن القول بأن هذا حدث من آدم (عليه السلام) قبل البعثة بدليل أن مخالفته أمر ربه كان في الجنة، ولا أمه له هناك، فكيف يدعي نبيًا وهو في الجنة [٧] ويشهد لذلك قوله تعالى : **{ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى}**[٨]

---

(١) سورة طه الآية (١٢١) .

(٢) سورة الأعراف الآية (١٩) .

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣/٤ .

(٤) سورة طه الآية (١٢٣) .

(٥) سورة البقرة الآية (٣٦) .

(٦) سورة الأعراف الآية (١٩٠) .

(٧) أبكار الأفكار ١٥٠/٤، وشرح المواقف ٢٩٤/٨ ، وشرح المقاصد ١٩٤/٢ ، وشرح معالم أصول الدين ابن التلمساني ص ٥٤٠.

(٨) سورة طه الآية (١٢٢) .

فإن التعبير بـــ (ثم) يفيد أن الاجتباء بالنبوة كان بعد المخالفة بمهله ، وهذا الرد على من يقول بجواز وقوع الذنب من الأنبياء قبل البعثة فإن آدم (عليه السلام) كان مجتهدًا حيث ظن أن النهي كان من شجرة بعينها فأكل من غيرها من جنسها، أو أن النهي كان للإرشاد لا التحريم، أو أن الأمر قد يكون بالواجب والندب، وإذا كان الأمر كذلك لم يمنع إطلاق اسم العصيان على آدم لا لكونه تاركًا للواجب بل لكونه تاركًا للمندوب ، وتارك المندوب يوصف بأنه عاص مجازًا [1]، ويحتمل أن ما حدث من آدم (عليه السلام) كان عن نسيان، ويدل على ذلك قوله تعالى : **{فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا }**[2] وعوتب لترك التيقظ والتنبيه عن أسباب النسيان ، والنسيان يرفع الإثم عن الفاعل بنص قوله – تعالى – : **{رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا}**[3][4].

وأما عن قوله – تعالى – : **{فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ}** بعد قوله – تعالى – : **{وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ}** فالمعنى أنهم كانوا ظالمين لأنفسهم من غير قصد، فلا يعد معصية ، وإنما الذي يعد معصية إنما هو الظلم الذي هو القصد إلى المعصية وفي هذا يقول ابن حزم – رحمه الله – : «الظلم في اللغة وضع الشيء في غير موضعه، فمن وضع الأمر أو النهي موضع الندب أو الكراهة فقد وضع الشيء في غير موضـــعه ، وهذا الظلم من هذا النوع الذي يقع بغير قصد وليس معصية لا الظلم الـــذي هـــو القصد إلى المعصية، وهو يدري أنها معصية»[5].

وأما عن نسبة الشرك إلى آدم (عليه السلام) فيما تمسك به النافون بظاهر قوله تعالى: **{جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا}**[6] فالجواب على الراجح بأن هذه الآية :

---

(١) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص ٢٢١ ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ناصر الدين أبو سعيد عبد الله ابن عمر البيضاوي ، تحقيق / محمد عبد الرحمن المرعشلي ٤٠/٤ دار إحياء التراث العـــربي بـــيروت ط الأولى ١٤١٨هـ ، وعصمة الأنبياء للرازي ص ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) سورة طه الآية (١١٥) .

(٣) سورة البقرة الآية (٢٨٦) .

(٤) شرح المقاصد ١٩٤/٢ ، ١٩٥ .

(٥) انظر : الفصل ٣/٤، ٤ .

(٦) سورة الأعراف الآية (١٩٠) .

{هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ}[1] الخطاب فيها لقريش والنفس الواحدة قصي زوجها أي جعلها عربية من جنسه وإشراكهما تسميتهما أبناءهما عبد مناف ، وعبد الدار فليس الضمير في جعلا لآدم وحواء ، وإن صح إنه لآدم فأين الدليل على الشرك في الألوهية [2].

يقول ابن حزم : إن هذه الآية إنما نزلت في المشركين، وعلى فرض أنها نزلت في آدم فليس للمخالف حجة، لأن الشرك أو الشركاء في الآية غير الشرك الذي هوة الكفر ولكن بمعنى جعلا مع توكلهما شركة في حفظه ثم يضرب مثالاً لذلك بقول يعقوب (عليه السلام) : {يَابَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ}[3] خوفًا من الحسد أو غيره ثم يقول.. ولم تنزل الآية قط إلا في الكفار لا في آدم (عليه السلام)[4].

[٢] ما ورد في حق نوح (عليه السلام) :

قال القادحون في عصمة الأنبياء لقد ورد أن نوحًا (عليه السلام) طلب من ربه نجاة ابنه فقال كما حكى القرآن الكريم : {رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ}[5]، فرد الله تعالى عليه بقوله : {قَالَ يَانُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ}[6].

---

(١) سورة الأعراف الآية (١٨٩) .

(٢) محاضرات في مادة التوحيد للشيخ صالح موسى شرف ص ١٧ المؤسسة المصرية للطباعة ، المواقف ٤١٩/٣ ، ومفاتيح الغيب ٤٢٧/١٥، وتفسير القرآن العظيم للعلامة ابن كثير تحقيق سامي محمد سلامة ٥٢٨/٣ دار طيبة للنشر والتوزيع ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، والكشاف عن حقائق التنزيل (تفسير الكشاف) ١٨٧/٢، الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي ٣٣٩/٧.

(٣) سورة يوسف الآية (٦٧) .

(٤) الفصل ٤/٤ ، والنبوة في الفكر الإسلامي : د / سمير حامد ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(٥) سورة هود الآية (٤٥) .

(٦) سورة هود الآية (٤٦).

فقوله الله – تعالى – : **«إنه ليس من أهلك »** تكذيب له في قوله : «إن ابني من أهلي» كما يدل عليه ظاهر الآية ، والكذب كبيرة تخالف عصمة الأنبياء هذا من جهة ، ومن جهة ثانية إن سؤال نوح (عليه السلام) كان معصية لثلاث آيات :

أحدهما : قوله – تعالى – : {فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ }[1]

ثانيها : قوله – تعالى – مخبرًا عنة نوح : **{قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ}**[2].

ثالثها : قوله – تعالى – : **{إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ}** [3] والضمير عائد إلى السؤال لا إلى الابن لأن الابن لا يكون عمل غير صالح فثبت أن ذلك السؤال كان عملاً غير صالح.[4]

أما الجواب على ذلك فيقال :

بأن الدلائل الكثيرة قد دلت على وجوب عصمة الله – تعالى – لأنبيائه ورسله الكرام من المعاصي وعلى هذا يحمل قوله – تعالى – لنوح (عليه السلام) : **«إنه ليس من أهلك»** أي ليس من أهل دينك، فلا عبرة بقرابة النسب ، وإنما العبرة بقرابة الدين .

يقول ابن حزم : « لأن نوحا عليه السلام تأول وعد الله تعالى أن يخلصه وأهله فظن أن ابنه من أهله على ظاهر القرابة وهذا لو فعله أحد لكان مأجورا و لم يسأل نوح تخليص من أيقن أنه ليس من أهله ، ومن هنا فلا حجة لهم في ذلك إذ لم يكن منه (عليه السلام) تعمد المعصية»[5] .

---

(١) سورة هود الآية (٤٦) .

(٢) سورة هود الآية (٤٧) .

(٣) سورة هود الآية (٤٦).

(٤) عصمة الأنبياء للرازي ص ٥٧ ، ٥٨ .

(٥) الفصل ٤/٥، ٦ .

أو أن المراد كما ذكر المفسرون ليس من أهلك الذين وعدتك بنجاتهم معك[1] لأنه كافر ولا ولاية بين المؤمن والكافر «إنه عمل غير صالح» وحينئذ لا كذب .

وأما قوله – تعالى – : **{فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ}** فالمراد منه النهي عن السؤال في المستقبل بعد أن أعلمه الله باطن أمره، وليس في ذلك وصف له بالجهل، وإنما فيه ملاطفة وإكرام .

يقول الفخر الرازي – رحمه الله – : واعلم أنه تلما دلت الدلائل الكثيرة على وجوب تنزه الله – تعالى – الأنبياء – عليهم السلام – من المعاصي وجب حمل هذه الوجوه [2] المذكورة على ترك الأفضل ، والأكمل ، وحسنات الأبرار سيئات المقربين فلهذا السبب حصل هذا العقاب والأمر بالاستغفار ولا يدل على سابقة الذنب كما قال – تعالى – : **{إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ (*) وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا (*) فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا }**[3]، ومعلوم أن مجيء نصر الله والفتح ودخول الناس في دين الله أفواجًا ليس بذنب يوجب الاستغفار ، وقال تعالى : **{وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ}**[4] وليس جميعهم مذنبين فدل ذلك على أن الاستغفار قد يكون بسبب ترك الأفضل[5].

---

(١) انظر : تفسير ابن كثير ٣٢٦/٤ ، وتفسير القرطبي ٤٥/٩ .

(٢) راجع هذه الوجوه التي احتج بها من قدح في عصمة الأنبياء وأن السؤال كان ذنبًا ومعصية في مفاتيح الغيب ٣٥٨/١٨ .

(٣) سورة النصر كاملة .

(٤) سورة محمد الآية (١٩) .

(٥) مفاتيح الغيب ٣٥٨/١٨ ، ٣٥٩ .

أو يكون النهي في قوله – تعالى – : **{فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ}** صادرًا على سبيل التوجيه لا على سبيل تحذير من خطأ تقدم بمعنى أنه صدر إليه النهي ابتداء بمعنى ألا يرتكب هذا الأمر، ولقد جاء القرآن الكريم بما يؤكد هذا المعنى في أكثر من موطن فعلى سبيل المثال قول الله – تعالى – لنبيه (ﷺ) : **{لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ}**[1] ، ولم يقع من رسول الله (ﷺ) شرك وإنما نهي عنه (ﷺ) ومن هذا القبيل قول الله – تعالى – لنوح (عليه السلام) : **{فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ}**.

يقول ابن العربي المالكي : « وهذه زيادة من الله وموعظة يرفع بها نوحًا عن مقام الجاهلين ويعلِّيه بها إلى مقام العلماء العارفين»[2].

وأما قوله – تعالى – حكاية عن نوح (عليه السلام) : **{قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ}** ، فإن المعنى المراد منه أن الله – تعالى – لما قال له : **«فلا تسألن ما ليس لك به علم »** قال نوح عند ذلك قبلت يا رب هذا التكليف، ولا أعود إليه إلا أني لا أقدر على الاحتراز منه إلا بإعانتك وهدايتك لهذا بدأ أولاً بقوله : **«إني أعوذ بك »** وقوله : «إني أعوذ بك أن أسألك ما ليس لي به علم إخبار عما في المستقبل أي لا أعود إلى هذا العمل ثم انشغل بالاعتذار عما مضى فقال : **«وإلا تغفر لي وترضى أكن من الخاسرين »** وحقيقة التوبة تقتضي أمرين :

أحدهما في المستقبل : وهو العزم على الترك وإليه الإشارة بقوله **« أني أعوذ بك أن أسألك ما ليس لي به علم»** ، والثاني في الماضي : وهو العزم على ما مضى وإليه الإشارة بقوله : «وإلا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين » [3].

---

(١) سورة الزمر الآية (٦٥) .

(٢) أحكام القرآن : لأبي بكر بن العربي المالكي تحقيق محمد عبد القادر عطا ٧٠/٣ .

(٣) مفاتح الغيب ٣٥٩/١٨ ، والحجج البينات في إثبات النبوات د/ محمد عبد الصبور هلال ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، دار الطباعة المحمدية القاهرة ط الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

وأما قولهم أن السؤال في قوله الله – تعالى – : **«إنه عمل غير صالح»** ذنب ومعصية فغير مسلم به لأن السؤال ليس عن الكبائر التي تتنافى مع العصمة ، يقول الفخر الرازي : «إن قلت إن ذلك من الكبائر لقوله هذا سؤال **«عمل غير صالح»** قلنا لا نسلم والتعويل في هذا القسم على كون الإضمار بخلاف الأصل ضعيف لأن الأدلة الدالة على عصمة الأنبياء أقوى من الدليل الدال على كون الإضمار بخلاف الأصل[1].

[٣] ما ورد في حق إبراهيم (عليه السلام) :

حيث تمسك النافون لعصمة الأنبياء بعدة نصوص وردت في شأن إبراهيم (عليه السلام) يوهم ظاهرها عدم عصمته منها :

أولاً : لقد ورد في القرآن الكريم آيات يفهم من ظاهرها أن إبراهيم قد تردد في الاعتقاد كما يزعمون فمرة اعتقد ألوهية الكواكب قائلاً كما حكاه القرآن الكريم عنه : **«هذا ربي»** ومرة اعتقد ألوهية القمر قائلاً كما حكى القرآن الكريم عنه أيضًا **«هذا ربي»** ومرة ثالثة اعتقد ألوهية الشمس عندما طلعت ورآها أكبر قائلاً كما حكى القرآن الكريم عنه : **«هذا ربي»** ، ثم تبرأ من كل هذه الأشياء ، واعتقد ألوهية الواحد الأحد قال تعالى : **{فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ (*) فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ (*) فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَاقَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ}**[2] ، هذا التردد كما يزعمون إن كان اعتقادًا كان شر ، وإن لم يكن اعتقادًا كان كاذبًا وكلاهما كبيرة تتنافى مع العصمة.

---

(١) عصمة الأنبياء للرازي ص ٦٠ .

(٢) سورة الأنعام الآيات (٧٦– ٧٨)

ويجاب على ذلك : أن إبراهيم (عليه السلام) لم يكن شاكًا في وجود الله، وتفرده بالوحدانية ولم يكن جاهلاً بعظمته إلا أن البيئة التي كانت تحيط به كانت تعبد الأصنام والكواكب فأراد إبراهيم أن يبرهن لهم عن ضلالهم في عبادة الكواكب والقمر والشمس بالتدرج ليصل من هذا المتغير الحادث إلى عبادة غير المتغير وغير الحادث.

يقول الإمام الزمخشري : « لقد كان أبوه وقومه يعبدون الأصنام والشمس والقمر والكواكب ، فأراد أن ينبههم على الخطأ في دينهم، ويرشدهم إلى طريق النظر والاستدلال، ويعرفهم أن النظر الصحيح مؤدّ إلى أن شيئًا منها لا يصح أن يكون إلهًا، لقيام دليل الحدوث فيها، وأن وراءها محدثًا أحدثها، وصانعًا صنعها، ومدبراً دبر طلوعها وأفولها وانتقالها ومسيرها وسائر أحوالها، وقول إبراهيم: (هذا رَبِّي) قول من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل، فيحكى قوله كما هو غير تعصب لمذهبه. لأنّ ذلك أدعى إلى الحق وأنجى من الشغب، ثم يكرّ عليه بعد حكايته فيبطله بالحجة حيث يقول: لا أُحِبُّ الْآفِلِينَ أي لا أحب عبادة الأرباب المتغيرين من حال إلى حال المنتقلين من مكان إلى مكان، وقوله: لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لأكونن من القوم الضالين : تنبيه لقومه على أنّ من اتخذ القمر إلهًا فهو ضال، وأنّ الهداية إلى الحق بتوفيق الله ولطفه»[1].

أو يقال : أن هذا الكلام قد حدث من إبراهيم (عليه السلام) قبل البعثة: « وكان الغرض منه النظر والفكر ليصل إلى معرفة الله بالعقل والفكر»[2].

وفي هذا يشير صاحب المقاصد عما ورد في هذا الأمر من نسبة الكذب لإبراهيم (عليه السلام) في قوله : «هذا ربي» معتبرًا أن ذلك «على سبيل الفرض والتقدير كما يوضح الحكم الذي يراد إبطاله أو على الاستفهام ، أو على أنه كان في مقام النظر والاستدلال ، وذلك قبل البعثة»[3].

---

(١) تفسير الكشاف ٢/٤٠.

(٢) محاضرات في مادة التوحيد للشيخ صالح موسى شرف ص ١٨.

(٣) شرح المقاصد ٢/١٩٥ ، ط دار المعارف العثمانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

ثانيًا: تمسك النافون لعصمة الأنبياء بظاهر قوله – تعالى – : **{وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي}**[1] .

قالوا بأن إبراهيم (عليه السلام) كان شاكًا تفي قدرة الله – تعالى – على إحياء الموتى لأنه طلب منه أن يريه كيف يحيي الموتى وشك الأنبياء من الكبائر التي تتنافى مع العصمة.

والإجابة على ذلك : أن إبراهيم (عليه السلام) في قوله كما حكى القرآن : **{ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى }** لم يكن شاكًا في قدرة الله – تعالى – على إحياء الموتى، وإنما أراد أن ينتقل من علم اليقين المبني على الاستدلال إلى عين اليقين الذي يكون عن مشاهدة وعيان .

يقول الشيخ صالح موسى شرف – رحمه الله – : «إن غرض إبراهيم(عليه السلام) أن يصل إلى عين اليقين الذي هو أرقى من علم اليقين لأن عين اليقين يكون عن مشاهدة وعيان فلا يبقى معه سبيل إلى وسوسة الشيطان، ونزغاته فإبراهيم (عليه السلام) يعلم يقينًا قدرة الله تعلى إحياء الموتى ، ولكنه طلب من ربه مشاهدة ذلك ليصل إلى ما هو أرقى من العلم »[2].

أو يقال إن إبراهيم (عليه السلام) في قوله : **« رب أرني كيف تحي الموتى»** لم يكن شاكًا في قدرة الله – تعالى – على إحياء الموتى، ولكنه سأل عن الكيفية **« كيف تحي الموتى»** ، « والسؤال عن الكيفية إنما هو بقصد التشوق والتطلع لرؤية أسرار الصفة الإلوهية و لم يسأل عن الماهية فلم يقل : هل تقدر يا رب »[3] وفرق كبير بين السؤال عن الكيفية والسؤال عن الماهية .

---

(١) سورة البقرة الآية (٢٦٠) .

(٢) محاضرات في مادة التوحيد ص ١٨ ، والمواقف ٤٢٠/٣، ومفاتيح الغيب ٣٦/٧.

(٣) النبوة والأنبياء للصابوني ص ٦٨ .

أو يقال إن ذلك قد وقع لمعرفة شيء آخر فلقد ورد أن إبراهيم قد أوحي إليه «أني اتخذت عبدًا من عبادي خليلاً وعلامته أنه لو طلب مني إحياء الميت فإني أفعله إكرامًا له » فأراد إبراهيم (عليه السلام) أن يتعرف أن ذلك الخليل هل هو هو ؟ فسأله عن ذلك ، وكان المعنى ولكن ليطمئن قلبي على كوني خليلاً لك ومخصوصًا من عندك بهذا الشرف»[1] .

فإبراهيم (عليه السلام) لم يكن شاكًا في قدرة الله – تعالى – على إحياء الموتى ، ولو كان شاكًا لما وصفه الله بكمال العقل والرشد في قوله – تعالى – : **{وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ}** [2] .

وبما وصفه الله – تعالى – بقوله : **{ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا }**[3] وبقوله – تعالى – : **{إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ}** [4] .

ثالثًا : تمسك الطاعنون في عصمة الأنبياء بما جاء في القرآن والسُنة بما يوهم ظاهرة الكذب في حق إبراهيم ومن ذلك قوله : **{فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ (*) فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ}** [5] وقوله – تعالى – مخبرًا عن إبراهيم : **{بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ }**[6] .

وفيما ورد عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : «إن إبراهيم كذب ثلاث كذبات [7]:

ثنتين في ذات الله : قوله **« إني سقيم »** .

والثاني قوله : « بل فعله كبيرهم هذا » .

والثالثة : قوله في سارة هي أختي .

---

(١) عصمة الأنبياء ص ٦٧ .

(٢) سورة الأنبياء الآية (٥١) .

(٣) سورة مريم الآية (٤١) .

(٤) سورة النحل الآية (١٢٠) .

(٥) سورة الصافات الآيتان (٨٨، ٨٩) .

(٦) سورة الأنبياء الآية (٦٣) .

(٧) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء – باب واتخذ الله إبراهيم خليلاً ١٢٢٥/٣ حديث رقم ٣١٧٩ من حديث أبي هريرة . الجامع الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخاري تحقيق د/ مصطفى ديب البغاء دار ابن كثير اليمامة بيروت لبنان ط الثالثة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م ، ومسلم في صحيحه كتاب الفضائل – باب فضائل إبراهيم ١٨٤٠/٤ حديث رقم ٢٣٧١ ، والترمذي : الجامع الصحيح سنن الترمذي : كتاب تفسير القرآن – باب سورة الأنبياء ٣٠٨/٥ حديث رقم ٣٤٦٦ تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان .

فقالوا إن إبراهيم لم يكن سقيمًا عندما قال : إني سقيم ، ولم يكن كبير الأصنام هو الذي حطم الأصنام عندما قال : « بل فعله كبيرهم » وإنما الذي كسر الأصنام هو إبراهيم (عليه السلام) ، ولم تكن سارة أخته عندما قال : هي أختي كما جاء في الحديث وإنما كانت زوجه له وعلى هذا يكون إبراهيم قد وقع في الكذب لأنه قال غير الحق – بزعمهم – والكذب يتنافى مع عصمة الأنبياء .

والرد على ذلك : بأن قول إبراهيم (عليه السلام) كما حكى القرآن الكريم : «إني سقيم» ليس كذبًا وإنما يحتمل عدة أمور منها :

الاحتمال الأول : أن إبراهيم نظر نظرة في النجوم في أوقات الليل والنهار وكانت تأتيه سقامة كالحمى في بعض ساعات الليل والنهار فنظر ليعرف هل هي تلك الساعة [1].

وهذا النظر ليس كذبًا يقول ابن حزم : « ولسنا ننكر أن تكون للنجوم دلائل على الصحة والمرض، وبعض ما يحدث للعالم وإنما الذي ننكره أن تكون هي الفاعلة المدبرة»[2].

الاحتمال الثاني : يحتمل أن إبراهيم (عليه السلام) « أراد من قوله : «إني سقيم » إخبار من سقم استقبالي متوقع كما في قوله – تعالى – : **{إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ}**[3] ، والحال كما يقول الرازي – رحمه الله – : «إذا علمت إنك ستصير محمومًا وقت الظهر ثم إن واحد يدعوك إلى الضيافة بحيث تعلم أنه لا بد من الجلوس مع القوم وقت الظهر فتقول إني محموم وتعني به أني أكون محمومًا في ذلك الوقت»[4] .

---

(١) مفاتيح الغيب ٣٤١/٢٦ ، وشرح المقاصد ١٩٥/٢ .

(٢) الفصل ٥/٤ .

(٣) سورة الزمر الآية (٣٠) .

(٤) عصمة الأنبياء ص ٧١ .

الاحتمال الثالث : وهو أن إبراهيم (عليه السلام) أراد من قوله أني سقيم المعنى المجازي أي مريض القلب بسبب إصرار هذا الجمع على عبادة الأصنام الذي لا تنفع ولا تضر ولا تغني عن صاحبها شيئًا .

«وكما يكون الإنسان سقيم الجسم يكون أيضًا سقيم النفس وخاصة إذا رأى قومه في الجهالة والضلال يتيهون ، ودعاهم إلى الهدى ولكنهم ظلوا في ضلالهم يعمهون »[1].

أما عن قول إبراهيم (عليه السلام) : « بل فعله كبيرهم »

فليس كذبًا من إبراهيم (عليه السلام) وإنما هو لون من ألوان السخرية والتهكم بقومه وما يعبدون من دون الله ، وهو مجاز عقلي قصد به (عليه السلام) التحريض بضعف عقولهم واعتقادهم وبيان أن الأصنام لا تنفع ولا تضر ولا تملك حق الدفاع عن نفسها .

ومثال هذا الأسلوب من السخرية كما يقول الإمام الرازي : « لو قال لك صاحبك وقد كتبت كتابًا بخط رشيق ، وأنت شهير بحسن الخط أأنت كتبت هذا ؟ وصاحبك أمي لا يحسن الخط ، ولا يقدر إلا على خرمشة فاسدة فقلت له بل كتبته أنت كأن قصدك بهذا الجواب تقرير ذلك مع الاستهزاء به لا نفيه عنك وإثباته للأمي أو المخرمش لأن إثباته والأمر دائر بينهما للعاجز منهما استهزاء به وإثبات للقادر»[2] .

فالأمر من باب التقريع والتوبيخ لهم كما في قوله – تعالى – : **{ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ }** [3] فهو ليس عزيزًا وليس كريمًا بل الحقيقة مهان ذليل معذب في النار وهذا من باب إلزام الحجة .

---

(١) النبوة والأنبياء للصابوني ص ٧٠ ، وشرح المقاصد ١٩٥/٢ .

(٢) مفاتيح الغيب ١٥٦/٢٢ ، وانظر : تفسير الكشاف ١٢٤/٣ ، وشرح المقاصد ١٩٥/٢ .

(٣) سورة الدخان الآية (٤٩) .

يقول العلامة الألوسي – رحمه الله – : « وقد سلك (عليه السلام) في الجواب مسلكًا تعريضيًا يؤدي به إلى قصده الذي هو إلزامهم الحجة على ألطف وجه وأحسنه يحملهم على التأمل في شأن آلهتهم مع ما فيه من التوقي عن الكذب فقد أبرز الكبير قولاً في معرض الفعل المباشر للفعل وإسناده إليه كما أبرزه في ذلك المعرض فعلاً بجعل الفأس في عنقه أو في يده ، وقد كان قصد إسناده إليه بطريق التسبب حيث رأى تعظيمهم إياه أشد من تعظيمهم لسائر ما معه من الأصنام المصطفة المرتبة للعبادة من دون الله – تعالى – فغضب لذلك زيادة الغضب ، فأسند الفعل إليه إسنادًا مجازيًا عقليًا باعتبار أنه الحامل عليه، والأصل فعلته لزيادة غضبي من زيادة تعظيم هذا ، وإنما لم يكسره وإن كان مقتضى غضبه ذلك لتظهر الحجة وتسمية ذلك كذبًا كما ورد في الحديث الصحيح من باب المجاز لما أن المعاريض تشبه صورتها صورته ، فبطل الاحتجاج بما ذكر على عدم عصمة الأنبياء [1].

وأما قوله في حق زوجه سارة : «هي أختي» :

فإن ذلك ليس كذبًا وإنما يحتمل : أنه (عليه السلام) أراد أنها أخته من جهة القرابة أو أنها من قومه ، ومستجيبيه كما في قوله – تعالى – : **{وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا}**[2] يقول ابن حزم : « من عدَّ قول إبراهيم (عليه السلام) عن سارة أنها أختي فليعد هذا القول من ربه (عز وجل) كذبًا وهو كفر مجرد فصح أن إبراهيم (عليه السلام) كان صادقًا في قوله»[3] .

ويحتمل أن إبراهيم (عليه السلام) قد نظر إلى انتسابها إلى آدم أو إلى سائر الأجداد»[4].

---

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي تحقيق علي عبد الباري عطية ٦٣/٩ ، ٦٤ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط الأولى ١٤١٥هـ .

(٢) سورة الأعراف الآية (٨٥) .

(٣) الفصل ١٢٦/٤ .

(٤) عصمة الأنبياء للرازي ص ٧١ .

ويحتمل أن إبراهيم (عليه السلام) أراد من قوله : «هي أختي» أنها أخته في الدين.

يقول الفخر الرازي : « أما قوله لسارة : إنها أختي فالمراد أنها أخته في الدين وإذا أمكن حمل الكلام على ظاهرة من غير نسبة الكذب إلى الأنبياء – عليهم السلام– فحينئذ لا يحكم بنسبة الكذب إليهم إلا زنديق»[1].

فهذه الكلمات التي قالها إبراهيم (عليه السلام) من معاريض الكلام ، ولا تعد كذبًا .

يقول ابن حجر – رحمه الله – : « فإطلاق الكذب على الأمور الثلاثة لكونه قال قولاً يعتقده السامع كذبًا ، لكنه إذا حقق لم يكن كذبًا لأنه من باب المعاريض[2] فتسميته كذبًا بالنظر لما فهم الغير منه، لا بالنسبة إلى ما قصده المتكلم»[3].

[٤] ما ورد في حق سيدنا يوسف (عليه السلام) :

حيث أورد الطاعنون في عصمة الأنبياء شُبهًا في حق يوسف (عليه السلام) متمسكين بما ورد في قصته من ظواهر النصوص، ومن بين هذه الشُبه :

الشبهة الأولى : من جهة يعقوب (عليه السلام) :

حيث نسب النافون لعصمة الأنبياء لنبي الله يعقوب (عليه السلام) عدم عدالته في حبه لأولاده، والشكوى والحزن التي بسببها أبيضت عيناه .

---

(١) مفاتيح الغيب ١٥٦/٢٢ .

(٢) المعاريض جمع معراض كمفتاح لفظ محتمل يفهم منه السامع خلاف ما يريده المتكلم في التورية عن الشيء ، ومعاريض الكلام ومعارضه كلام يشبه بعضه بعضًا فالتعريض خلاف التصريح من القول ، والمعراض فرار من الكذب ومنه قوله (ﷺ) : «إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب» .

انظر : لسان العرب ٧٠٨/١ ، والمعجم الوسيط ٥٩٥/٢ ، والمصباح المنير ٤٠٣/٢ ، ومختار الصحاح ص ٤٦٧، وعن الحديث انظر : مجمع الزوائد لعلي بن أبي بكر الهيثمي ١٢٠/٨ طبعة دار الريان للتراث ، ودار الكتاب العربي بالقاهرة ، بيروت ١٤٠٧هـ .

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ٤٧٤/٦ ط دار الحديث القاهرة ط الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

ويرد على هذا بأن مثل هذه الأشياء إنما هي عواطف بشرية وشعور لا دخل للإنسان فيها ولا ملك له عليها ومن ثم فلا يعد هذا ذنبًا يؤاخذ عليه الإنسان، وأما شكواه مع تيقنه من قدر الله – تعالى – ، ربما مرجعه إلى الخوف على يوسف (عليه السلام) من الموت على غير الإسلام وهذا ما ذهب إليه صاحب المقاصد من قوله : «وأما الشبهة في قصة يوسف (عليه السلام) من جهة يعقوب (عليه السلام) الإفراط في المحبة والحزن والبكاء والجواب : أنه لا معصية في ميل النفس سيما إلى من يلوح عليه آثار الخير والصلاح، وأنواع الكمال، ولا في بث الشكوى والحزن إلى الله – تعالى – في مصائب يكون من جهة العباد سيما إن قيل أنه كان من خوفه أن يموت يوسف (عليه السلام) على غير دين الإسلام»[1] .

الشبهة الثانية : من جهة أخوة يوسف(عليه السلام) :

فقد تمسك من خلالها النافون لعصمة الأنبياء بأفعال أخوة يوسف (عليه السلام) وإقدامهم على تعمد القتل لأخيهم مع تعمدهم للكذب وهم أنبياء ، وهذا يتنافى مع العصمة .

ويجاب على ذلك : إما بعدم كونهم أنبياء أو على فرض نبوتهم أن ما صدر منهم كان قبل النبوة ومن ثم فلا إشكال هنا .

فمن حيث عدم كونهم أنبياء فلا إشكال في قضية عصمتهم وهذا ما أوضحه صاحب المقاصد من خلال قوله : « ومن جهة الأخوة ما فعلوا بيوسف (عليه السلام) وما قالوا من الكذب ، والجواب أنهم لم يكونوا أنبياء»[2] .

ومن حيث كونهم أنبياء فلا اشكال أيضا لأن ذنوبهم قبل النبوة وليس بعدها ومن ثم فلا اشكال يتعلق بهؤلاء الأخوة علي فرض كونهم غير أنبياء أو حتي علي فرض أنهم أنبياء.

---

(١) شرح المقاصد ١٩٥/٢ .

(٢) شرح المقاصد ١٩٥/٢.

وعلى كلا الفرضين يأتي تصوير الإمام الرازي لهذه الشبهة والرد عليها بقوله: «فإن قيل كيف يليق هذا بهم وهم أنبياء؟ ... الجواب الصحيح أن يقال أنهم ما كانوا أنبياء وإن كانوا أنبياء إلا أن هذه الواقعة إنما أقدموا عليها قبل النبوة »[1].

الشبهة الثالثة من جهة يوسف (عليه السلام) :

حيث تمسكوا فيها بظاهر قول الله – تعالى - : **{وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ (*) وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ }**[2] .

قالوا: إن قول الله – تعالى – : **{ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ }** يظهر منه أن امرأة العزيز همت بارتكاب الفاحشة مع يوسف (عليه السلام) وهمَّ هو بنفس الشيء ... والهمّ ذنب يتنافى مع عصمة الأنبياء .

ويرد على ذلك بالقول بأن : «الزنا من منكرات الذنوب والخيانة في معرض الأمانة أيضًا من منكرات الذنوب، وأيضًا مقابله الإحسان العظيم بالإساءة الموجبة للفضيحة التامة والعار الشديد أيضًا من منكرات الذنوب .... ومثل هذه المعصية لو نسبت إلى أفسق خلق الله – تعالى – وأبعدهم عن كل خير لاستنكف منه، فكيف يجوز نسبتها إلى الرسول (عليه السلام) المؤيد بالمعجزات الباهرة »[3].

ولقد نسى هؤلاء الزاعمون « أن يوسف الصديق نبي مكرم وأن الله قد حفظه وانه من رجس المعاصي والفواحش ، وأي منكر أعظم، وأي فاحشة أكبر من ارتكاب الزنا ثم خيانة سيده الذي تعهده ورباه، وأحسن نزله ومثواه »[4] .

---

(١) مفاتيح الغيب ٧٦/١٨ .

(٢) سورة يوسف الآيتان (٢٣ ، ٢٤) .

(٣) مفاتيح الغيب ٤٤٠/١٨ .

(٤) النبوة والأنبياء ص ٧٢ .

وعلى هذا يحمل قوله – تعالى – : « ولقد همت» إما على :

١. أن يقال إن امرأة العزيز همت بارتكاب الفاحشة مع يوسف (عليه السلام) أما يوسف فقد همَّ بها يدفعها عن نفسه بالضرب إلا أن الله آراه أنه لو ضربها فسيقتله أهلها لذا اندفع فارًا منها قائلاً : **{قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ}** [١] فالهمّ من امرأة العزيز غير الهمّ من يوسف (عليه السلام) فقد همت به طلبًا ، وهمَّ بها دفعًا [٢] فيوسف (عليه السلام) لم يهم بالمعصية إذ الهمّ بالمعصية باطل ومقطوع على كل حال ، يقول ابن حزم: « ومن الباطل الممتنع أن يظن ظان أن يوسف (عليه السلام) هم بالزنا»[٣].

٢. أو يقال : إن امرأة العزيز قد همت بيوسف همّ عزم وهمَّ بها هم الطبع مع الامتناع[٤] ، وميل الرجل إلى المرأة ميل طبيعي لا يؤاخذ عليه الإنسان ما لم يعزم عليه لأن الذي يجري في النفس مراتب خمس :

الأولى : الهاجس : وهو ما يمر سريعًا على نفس الإنسان .

الثانية : الخاطر : وهو ما يبقى في النفس ويتحرك قليلاً .

الثالثة : حديث النفس : وهو التردد بين الفعل أو الترك .

الرابعة : الهمّ : وهو توجه النفس نحو الفعل والميل إليه .

وهذه المراتب الأربعة لا يتناولها التكليف ، ولا يؤاخذ عليها الإنسان ، وإنما يؤاخذ ويقع تحت التكليف إذا انتقل من المرتبة الرابعة ودخل في المرتبة الخامسة وهي العز والتصميم على الفعل ، وسيدنا يوسف بحكم طبيعته البشرية ، ولكونه قبل البعثة دخل مرحلة الهمّ إلا أنه لم يتجاوزها [٥] فلا شي إطلاقًا .

---

(١) سورة يوسف الآية (٢٣) .

(٢) النبوة والأنبياء ص ٧٤ ، وانظر : مفاتيح الغيب للرازي ٤٤٥/١٨ .

(٣) الفصل ٩/٤ .

(٤) النبوة والأنبياء ص ٧٣ ، وشرح المقاصد ١٩٥/٢.

(٥) الحجج البينات في إثبات النبوات ص ٢٩٠ ، النبوة في الفكر الإسلامي ص ١٩٠ .

هذا ومما يدل على أن يوسف (عليه السلام) برئ من هذه التهمة التي نسبها إليه هؤلاء أن كل من كان له علاقة بتلك الواقعة قد شهد ببراءة يوسف (عليه السلام) من الذنب و المعصية.

أما بيان أن يوسف (عليه السلام) ادعى البراءة من الذنب فهو قوله (عليه السلام) : **{هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي}**[1] ، وقوله (عليه السلام) : **{رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ}**[2] فهذا تصريح منه بما حدث ولو كان خائنًا ما صرح .

وأما بيان أن امرأة العزيز اعترفت بذلك فلأنها قالت للنسوة : **{وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ }**[3] وقالت أيضًا : **{الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ}**[4] .

وأما بيان أن زوج المرأة أقر بذلك فهو قوله : **{إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ (*) يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ}**[5] .

وأما الشهود فقوله – تعالى – : **{وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا}**[6] .

وأما شهادة الله – تعالى – بذلك فقوله – تعالى – : **{كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ}**[7] فقد شهد الله – تعالى – في هذه الآية على طهارته أربع مرات :

أولها : قوله : « لنصرف عنه السوء » واللام لتأكيد المبالغة .

والثاني : قوله : «والفحشاء» أي كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء .

والثالث : قوله : « إنه من عبادنا» مع أنه قال : **{وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا}** [8] .

---

(١) سورة يوسف الآية (٢٦) .
(٢) سورة يوسف الآية (٣٣) .
(٣) سورة يوسف الآية (٣٢) .
(٤) سورة يوسف الآية (٥١) .
(٥) سورة يوسف الآيتان (٢٨، ٢٩) .
(٦) سورة يوسف الآية (٢٦) .
(٧) سورة يوسف الآية (٢٤) .
(٨) سورة الفرقان الآية (٦٣) .

والرابع : قوله : «المخلصين» وفيه قراءتان تارة باسم الفاعل وأخرى باسم المفعول فوروده باسم الفاعل يدل على كونه آتيا بالطاعات والقربات مع صفة الإخلاص ووروده باسم المفعول يدل على أن الله استخلصه لنفسه واصطفاه لحضرته وعلى كلا الوجهين فإنه من أدل الألفاظ على كونه مترهًا عما أضافوه إليه .

وأما بيان أن إبليس أقر بطهارته فلأنه قال : **{فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (*) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ }**[1] فأقر بأنه لا يمكنه إغواء المخلصين، ويوسف(عليه السلام) من المخلصين لقوله – تعالى – : « إنه من عبادنا المخلصين» فكان هذا إقرارًا من إبليس بأنه ما أغواه وما أضله عن طريق الهدى »[2].

وعند هذا نقول لهؤلاء الجهال الذين نسبوا إلى يوسف (عليه السلام) هذه الفضيحة إن كانوا من أتباع الله – تعالى – فليقبلوا شهادة الله على طهارته وإن كانوا من أتباع إبليس وجنوده فليقبلوا شهادة إبليس على طهارته [3].

الشبهة الرابعة : من جهة اتهامه (عليه السلام) لأخوته بالسرقة :

فقد تمسك الطاعنون في عصمة الأنبياء فيما ورد في حق يوسف (عليه السلام) أيضًا من حيث التعلق بظاهر قوله – تعالى – : **{فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ}** [4] .

فقالوا إن يوسف جعل السقاية في رحل أخيه ليتهمه بالسرقة، وهم لم يسرقوا صواع الملك وإنما الذي وضعه لهم هو يوسف ، وهذا كذب يتنافى مع العصمة .

---

(١) سورة ص الآيتان (٨٢ ، ٨٣) .

(٢) انظر : مفاتيح الغيب ١٨/١٤٠ ، ١٤١ .

(٣) مفاتيح الغيب ١٨/٤٤١ .

(٤) سورة يوسف الآية (٧٠) .

والجواب على ذلك هو :

١ – أن يوسف (عليه السلام) قد جعل السقاية في رحل أخيه ليقيم عنده، بعد أن أعلم أخاه بذلك وعلى هذا فلا كذب وفي هذا يقول الفخر الرازي : «إن يوسف (عليه السلام) لما أظهر لأخيه أنه يوسف قال له إني أريد أن أحبسك هنا ولا سبيل إليَّ إلا بهذه الحيلة قال رضيت بها ، فالأمر لك فرضي بأن يقال في حقه ذلك وعلى هذا فلم يتألم قلبه بسبب هذا الكلام فخرج من كونه ذنبًا »[١].

٢ – أو يقال : إن ذلك كان بأمر الله – تعالى – يقول الإمام التفتازاني : « وأما جعل السقاية في رحل أخيه فقد كان بإذنه ورضاه بل بإذن الله – تعالى – »[٢] ويدل على ذلك قوله – تعالى – : **{كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ}**[٣].

٣ – أو يقال : إن المراد من قوله – تعالى – : «إنكم لسارقون» أي لسارقون يوسف من أبيه إلا أنهم ما اظهروا هذا الكلام، والمعاريض لا تكون إلا كذلك [٤].

٤ – أو يقال : إن المنادى « إنكم لسارقون » إنما هو المؤذن لا يوسف (عليه السلام)[٥] ويشهد لذلك قوله : **{ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ }**[٦] يقول الإمام الرازي – رحمه الله – : «ليس في القرآن الكريم أنهم نادوا بذلك النداء عن أمر يوسف (عليه السلام) والأقرب إلى ظاهر الحال أنهم فعلوا ذلك من أنفسهم لما طلبوا السقاية وما وجدوها ، وما كان أحد هناك إلا هم غلب على ظنهم أنهم هم الذين أخذوها»[٧].

---

(١) مفاتيح الغيب ٤٨٦/١٨ ، ٤٨٧ .

(٢) شرح المقاصد ١٩٥/٢ .

(٣) سورة يوسف الآية (٧٦) .

(٤) مفاتيح الغيب ٤٨٦/١٨ ، ٤٨٧ .

(٥) شرح المقاصد ١٩٥/٢ ، والفصل ٩/٤ .

(٦) سورة يوسف الآية (٧٠) .

(٧) شرح المقاصد ١٩٥/٢ .

الشبهة الخامسة : من جهة سجود إخوته له :

وفيها تمسك النافون لعصمة الأنبياء بظاهر قوله – تعالى – في حق يوسف: **{وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا }**[1] حيث قالوا كيف رضي يوسف أن يسجدوا له والسجود لا يكون إلا لله – تعالى –

والرد على هذه الشبهة بما يأتي :

١ – إما أن يقال أنهم خروا سجدًا لله – تعالى – من أجله .

٢ – أو يقال ربما لم يكن السجود محظورًا في شريعتهم لقول الله – تعالى : **{لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا}**[2] ، يقول ابن حزم – رحمه الله – : «إن ذلك كان من الأفعال المحمودة ، وأنه كان تحية له كسجود الملائكة لآدم (عليه السلام) إلا أن الذي لا شك فيه أنه لم يكن سجود عبادة»[3] .

٣ – أو يقال أن السجدة كانت مجرد انحناء وتواضع لا وضع جبهتهم على الأرض وفي هذا يقول التفتازاني – رحمه الله – : والسجدة كانت عندهم تحية وتكرمه، كالقيام والمصافحة، أو كانت مجرد انحناء وتواضع لا وضع جبهة[4].

[٥] ما ورد في حق سيدنا موسى (عليه السلام) :

الشبهة الأولى :

حيث تمسك الطاعنون في عصمة الأنبياء بما ورد في شأن موسى (عليه السلام) مما يوهم ظاهرة عدم العصمة من ذلك ، قوله – تعالى – : **{وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ }** [5] .

---

(١) سورة يوسف الآية (١٠٠) .

(٢) سورة المائدة الآية (٤٨) .

(٣) الفصل ١٠/٤ .

(٤) شرح المقاصد ١٥٩/٢ .

(٥) سورة القصص الآية (١٥) .

فظاهر الآية يوهم أن موسى قتل القبطي وهو غير مستحق للقتل فقتله له بعد معصية تنافي العصمة ، لقول موسى (عليه السلام) فيما حكاه الله عنه : **{هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ}**[1] ، وقوله : **{فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ}** [2] وقوله : **{رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي}** [3].

الرد على هذه الشبهة : في الرد على هذه الشبهة يقال بأن ما حدث من موسى(عليه السلام) لم يكن بقصد القتل، وإنما قصد تخليص الذي من شيعته من ذلك فأدى به إلى ذلك القتل من غير قصد أو أنه (عليه السلام) فعل ذلك قبل النبوة .

وهذا ما أشار إليه الإمام التفتازاني بقوله: «وأما في قصة يوسف فقتل القبطي، وتوبته عنه، واعترافه لكونه من عمل الشيطان محمول على أنه كان خطأ وقبل البعثة»[4].

وأما قوله : **{فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ}** « فلم يقل أني صرت بذلك ضالاً ولكن فرعون لما أدعى أنه كان كافرًا في حال القتل نفى عن نفسه كونه كافرًا في ذلك الوقت واعترف بأنه كان ضالاً أي متحيرًا لا يدري ما يجب عليه أن يفعله وما يريده في ذلك »[5].

الشبهة الثانية :

وفيها تمسك الزاعمون بعدم عصمة الأنبياء بظاهر قوله – تعالى – : **{أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ}**[6] فقالوا : إن موسى (عليه السلام) قد أذن للسحرة «بإلقاء الحبال والعصي وذلك سحر وتلبيس والأمر بمثله لا يجوز »[7] .

---

(١) سورة القصص الآية (١٥) .

(٢) سورة الشعراء الآية (٢٠) .

(٣) سورة القصص الآية (١٦) .

(٤) شرح المقاصد ١٩٦/٢ ، وانظر : المواقف ٤٢٠/٣، والفصل ١٢/٥ .

(٥) عصمة الأنبياء للرازي ص ١٠٢ .

(٦) سورة يونس الآية (٨٠) .

(٧) عصمة الأنبياء ص ١٠٣ .

ويجاب على ذلك إما :

١. أن ذلك الأمر كان مشروطًا والتقدير « ألقوا ما أنتم ملقون إن كنتم محقين كما في قوله – تعالى – : **{فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ}** [١] أي إن كنتم قادرين وأيضًا لما تعين ذلك طريقًا إلى كشف الشبهة صار جائزًا[٢] .

٢. أو أن السحر في ذلك الوقت كان مباحًا و لم يكن حرامًا .

٣. أو يقال بأن موسى(عليه السلام) علم أن السحرة سيلقون سواء أذن لهم أم لم يأذن بدليل قوله : « ما أنتم ملقون» .

٤. أو يقال أن موسي عليه السلام أراد اظهار معجزته ،ولا يتم إلا بذلك فكان إلقاء السحرة لحبالهم ،وعصيهم واجبا حتي يظهر الفرق بين المعجزة والسحر[٣] .

الشبهة الثالثة :

وفيها تمسك النافون بظاهر قوله – تعالى – عن موسى : **{وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ}**[٤] فقالوا : « لا يخلط إما أن يكون الذنب قد صدر من هارون أو لم يصدر فإن كان صدر عنه، فقد صدر الذنب عن هارون وهو نبي، وإن لم يصدر فصدر عن موسى وأيضًا فلأن هارون نهى موسى في قوله : **{لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي}**[٥] فإذا كان موسى مصيبًا فيما فعله كان هارون عاصيًا في منعه عن فعل الصواب، وإن كان هارون (عليه السلام) مصيبًا في ذلك المنع كان موسى(عليه السلام) عاصيًا في ذلك الفعل»[٦].

---

(١) سورة البقرة الآية (٢٣) .

(٢) عصمة الأنبياء ص ١٠٣ .

(٣) انظر : المواقف ٤٢٠/٣ ، وشرح المقاصد ١٩٦/٢ .

(٤) سورة الأعراف الآية (١٥٠).

(٥) سورة طه الآية (٩٤) .

(٦) عصمة الأنبياء ص ١٠٤ ، المواقف ٤٣٦/٣.

الرد على هذه الشبهة :

١. يقال : أن أخذ موسى برأس أخيه كان يقصد أن يقبل بوجهه عليه ويسمع عتابه له، إذ تأخر عن أتباعه إذ رآهم ضلوا، ولم يأخذ بشعر أخيه قط، إذ ليس ذلك في الآية أصلاً ومن زاد على ذلك فيها فقد كذب على الله – تعالى – لكن هارون (عليه السلام) خشي بادرة من موسى وسطوة إذا رآه قد اشتد غضبه فأراد توقيفه بهذا الكلام عما تخوفه منه، أو يكون هارون قد استحق في نظر موسى (عليه السلام) النكير لتأخيره عن لحاقه إذا رآهم ضلوا فأخذ رأسه منكرًا عليه، ولو كان هذا لكان إنما فعله موسى (عليه السلام) غضبًا لربه (عز وجل) وقاصدًا رضاه[١].

٢. أو يقال : كما ذكر الإمام التفتازاني أن «إلقاء الألواح كان عن دهشة وتحير لشدة غضبه، والأخذ برأس هارون وجره إليه لم يكن على سبيل الإيذاء بل كان يدنيه إلى نفسه ليتفحص منه حقيقة الحال فخافت هارون أن يحمله بنوا إسرائيل على الإيذاء ، ويفضي إلى شماتة الأعداء فلم يثبت بذلك ذنب له ولا لهارون فإنه كان ينهاهم عن عبادة العجل»[٢].

الشبهة الرابعة :

قالوا إن موسى (عليه السلام) سأل ربه الرؤية، وقد سألها بنوا إسرائيل من قبله فعوقبوا ، قال – تعالى – : **{فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ }**[٣].

ويجاب على ذلك : بأن موسى (عليه السلام) إنما سأل الرؤية قبل سؤال بني إسرائيل وقبل أن يعلم أن هذا السؤال غير جائز فهذا لا مكروه فيه لأنه سأل ربه

---

(١) الفصل ١٢/٤ ، المواقف ٤٣٦/٣ ، عصمة الأنبياء ص ١٠٤ ، ١٠٥، النبوة في الفكر الإسلامي ص ١٩٤.

(٢) شرح المقاصد ١٩٦/٢ .

(٣) سورة النساء الآية (١٥٣) .

فضيلة عظيمة أراد بها علو مترلته عند ربه[1]، أو أن بني إسرائيل إنما سألوا رؤية الله متعنتين شاكين في الله (ﷻ) ، وموسى سال ربه الرؤية على سبيل الشرف وعلو المترلة[2].

[٦] ما ورد في حق داود (عليه السلام) :

مما ورد في حق داود (عليه السلام) وتمسك به من جوز صدور الذنب عن الأنبياء من خلال قوله – تعالى – : **{وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ (*) إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَاحْكُمْ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ (*)إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ(*) قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ(*) فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ}**[3].

فيما يتعلق بقصة عشقه لامرأة قائده وقتل لزوجها، والتي تناقلها بعض المفسرين أو من خلال التمسك بظاهر ما صرح به القرآن على لسان داود (عليه السلام) بأنه نسب الظلم لأحد الخصمين بتسميته ظالمًا بغير رؤية أو سماع له . والإجابة على ذلك تتحدد في الآتي :

أولاً : فيما يتعلق بالقصة الواردة في هذه الآية :

فقد ذكر بعض المفسرين عند تفسيرهم لهذه الآيات أن داود (عليه السلام) وقع في عشق امرأة أوريا بن حنان فاحتال على زوجها فقتله، ثم تزوجها وكان لنبي الله داود تسعة وتسعون امرأة فأرسل الله إليه ملكين في صورة خصمان في واقعة شبيهة بواقعته فأخبره أحدهما أن أخاه له تسع وتسعون نعجة، ولي نعجة واحدة فضمها

---

(١) الفصل ٤/١٣ .

(٢) النبوة في الفكر الإسلامي ص ١٩٥ .

(٣) سورة ص الآيات (١٢ : ٢٥) .

إلى نعاجه فحكم نبي الله داود بخطأ الأخ الذي له تسع وتسعون نعجة وظلمه لأخيه بسؤال نعجته، وعلم نبي الله داود أنه هو المقصود بذلك فاستغفر ربه فقبل الله توبته»[1].

والمتأمل لهذه القصة والآيات التي سبقتها لا يجد أي ارتباط بين ما يقال وبين ما نص عليه القرآن الكريم صريحًا أو أشار إليه إشارة فهذه القصة التي ذكرها البعض لا تجوز بأي حال من الأحوال لوجوه عدة منها :

الوجه الأول : أن القصة لم يثبت فيها عن النبي (ﷺ) حديث يجب إتباعه وأكثرها مأخوذ عن الإسرائيليات ، ولذلك يقول القاضي عياض – رحمه الله – : «وأما قصة داود فلا يجب أن يلتفت إلى ما سطره فيها الإخباريون من أهل الكتاب الذين بدلوا وغيروا ونقله بعض المفسرين و لم ينص الله على شيء من ذلك، ولا ورد في حديث صحيح »[2] .

كما يقول الشيخ الصابوني عنها : « وقع بعض المفسرين في خطأ فاحش حين نقلوا بعض القصص الإسرائيلية [3] في تفاسيرهم اعتمادًا على ما جاء عند أهل الكتاب مما لم يصح سنده ولا يجوز واعتماده لأنه من ضلالات أهل الكتاب، ولأنه يتنافى مع عقيدة المسلمين في عصمة الأنبياء من هذه الأباطيل المدسوسة ما روي عن داود من أمر عشقه لزوجة قائد جنده»[4].

---

(١) انظر : تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي ت ٥١٦هـ تحقيق محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة، وسليمان مصلح الحرش ٧٩/٧ دار طيبة للنشر والتوزيع ط ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م ، جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبري تحقيق أحمد محمد شاكر ١٧٧/٢١ ، مؤسسة الرسالة ط الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م ، والدرر المنثور في التفسير بالمأثور : لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ١٥٥/٧ ، ١٥٦ دار الفكر بيروت لبنان .

(٢) شرح الشفا في شمائل صاحب الاصطفا (ﷺ) للإمام نور الدين القارئ الشهير بملا علي القارئ تحقيق الشيخ حسنين محمد مخلوف ٣٣٤/٤ مطبعة المدني القاهرة .

(٣) راجع هذه القصة في سفر صموئيل الثاني من الكتاب المقدس العهد القديم الإصحاحان الحادي عشر والثاني عشر .

(٤) النبوة والأنبياء ص ٢٧٨ .

وبناء على هذا فإن هذه القصة وفي ضوء ما يذكره صاحب المواقف هي مختلقة «إذ لا يليق إدخال الذم الشنيع في أثناء المدائح العظام »[1] ، وهذا ما يدل عليه الوجه الثاني.

الوجه الثاني : أن الله وصف نبيه داود قبل ذكر هذه القصة بمجموعة من أوصاف التعظيم والتكريم والثناء والمدح فمن هذه الأوصاف تكونه عبدًا قال – تعالى – : {وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ}[2] فأضاف لفظ عبد الذي هو داود (عليه السلام) إلى ضمير لفظ الجلالة المشعر بالتعظيم لله – تعالى – ، ومن أضيف إلى التعظيم لابد أن يكون عظيمًا ووصفه أيضًا بعد ذكر هذه القصة بمجموعة من الأوصاف الدالة على ذلك منها جعله خليفة في الأرض ، قال – تعالى- : **{يَادَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ}** [3] .

فالآيات التي سبقت هذه القصة دالة على مدحه وتعظيمه، والآيات التي لحقتها دالة أيضًا على ذلك فلو كانت القصة دالة على القبائح والمعائب كما يزعم الزاعمون لكانت الآيات في مجموعها متناقضة ، ولجرت مجرى أن يقال فلان عظيم الدرجة عالي المرتبة في طاعة يتطلع إلى عورات المسلمين ، ويقتل وقد جعله الله خليفة في أرضه ، وصوب أحكامه ، فهذا الكلام لا يمكن أن يتصوره عاقل أما لو ذكرنا القصة على وجه يدل على براءة ساحته من المعاصي والذنوب وعلى شدة مصابرته على طاعة الله فحينئذ يناسب أن يذكر عقيبه : **{ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ}**[4] وتكون الآيات بمجموعها غير متناقضة[5].

---

(١) المواقف ٤٢١/٣ .

(٢) سورة ص الآية (١٧) .

(٣) سورة ص الآية (٢٦) .

(٤) سورة ص الآية (٢٦) .

(٥) مفاتيح الغيب ٣٧٩/٢٦ .

الوجه الثالث : أن السعي في دم أوريا أعظم من التزوج بامرأته فكيف ترك الله الذنب الأعظم واقتصر على ذكر الأخف ؟[1]

فثبت بذلك أن هذه القصة غير صحيحة وباطلة هذا وقد ذكر المفسرون في هذه القصة أقوالاً كثيرة وأرى أن أولاها بالقبول ما ذكره أبو حيان التوحيدي – رحمه الله – في تفسيره البحر المحيط ، من أن الذي يدل عليه ظاهر الآيات أن المتسورين المحراب كانوا من الأنس دخلوا على داود من غير المدخل وفي غير وقت جلوسه للحكم وأنه فزع منهم ظانًا أنهم يغتالونه إذ كان منفردًا في محرابه لعبادة ربه (ﷻ) فلما اتضح له أنهم جاءوا في حكومة وبرز منهم اثنان للتحاكم كما قص الله – تعالى – وأن داود ظن عند دخولهم عليه في ذلك الوقت ومن تلك الجهة ابتلاء من الله – تعالى – له أن يغتالوه فلم يقع ما كان ظنه فاستغفر من ذلك الظن حيث أخلف، ولم يقع مظنونه، وخر ساجدًا ، ورجع إلى الله – تعالى – وأنه – سبحانه – غفر له ذلك الظن، فإنه (ﷻ) قال :فغفرنا له ذلك ، ولم يتقدم سوى قوله : **{وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ }**[2]»[3].

وهذا الاحتمال يتفق مع ظاهر النص القرآني ، وعصمة الأنبياء إلا أنه لا يجزم به لعدم ورود نص صريح في ذلك .

ثانيًا : أما فيما يتعلق بالتمسك بظاهر بما صرح به القرآن الكريم على لسان داود بأنه نسب الظلم لأحد الخصمين بتسميته ظالمًا بغير رؤية أو سماع:

فقد تناول الإمام الآلوسي – رحمه الله – في تفسيره هذه الوجه بالتعقيب والنقد ، ورمى صاحبه بالجهل فقال عند تفسيره لهذه الآيات : « قالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤالِ نَعْجَتِكَ إِلى نِعاجِهِ جواب قسم محذوف قصد به المبالغة في إنكار فعل ذي

---

(١) عصمة الأنبياء ص ١١١ .

(٢) سورة ص الآية (٢٤) .

(٣) البحر المحيط : أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أمير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق صدقي محمد جميل ١٥١/٩ دار الفكر بيروت لبنان ط ١٤٢٠هـ .

النعجات الكثيرة وتهجين طمعه، وليس هذا ابتداء من داود عليه السلام إثر فراغ المدعي من كلامه ولا فتيا بظاهر كلامه قبل ظهور الحال لديه فقيل: ذلك على تقدير لَقَدْ ظَلَمَكَ إن كان ما تقول حقا وقيل ثم كلام محذوف أي فأقر المدعى عليه فقال لَقَدْ ظَلَمَكَ إلخ ولم يحك في القرآن اعتراف المدعى عليه لأنه معلوم من الشرائع كلها أنه لا يحكم الحاكم إلا بعد إجابة المدعى عليه.

وجاء في رواية أنه عليه السلام لما سمع كلام الشاكي قال للآخر ما تقول فأقر فقال له: لترجعن إلى الحق أو لأكسرن الذي فيه عيناك، وقال للثاني: لَقَدْ ظَلَمَكَ إلخ فتبسما عند ذلك وذهبا ولم يرهما لحينه .

وقيل إنه عليه السلام رأى في المدعي مخايل الضعف والهضيمة فحمل أمره على أنه مظلوم كما يقول فدعاه ذلك إلى أن لا يسأل المدعى عليه فاستعجل بقوله: لَقَدْ ظَلَمَكَ ولا يخفى أنه قول ضعيف لا يعول عليه لأن مخايل الصدق كثيرا ما تظهر على الكاذب والحيلة أكثر من أن تحصى قديما وحديثا وفيما وقع من إخوة يوسف عليه السلام ولم يكونوا أنبياء على الأصح ما يزيل الاعتماد في هذا الباب، وبعض الجهلة ذهب إلى نحو هذا، وزعم أن ذنب داود عليه السلام ما كان إلا أنه صدق أحدهما على الآخر وظلمه بغير مسألته»[1].

كما ذكر الإمامان الزمخشري والنسفي في تفسيرهما أن داود (عليه السلام) ما قال: «لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه» إلا بعد اعتراف صاحبه، ولكن لم يحك في القرآن لأنه معلوم»[2].

وبهذا يظهر تهافت ما ذهب إليه هؤلاء من نسبة صدور الذنب من داود(عليه السلام) .

---

(١) انظر : تفسير الآلوسي (روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني) ١٧٤/٢ .

(٢) الكشاف ٨٦/٤ ، وتفسير النسفي المسمى مدارك التنزيل وحقائق التأويل لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت٧١٠هـ) تحقيق / يوسف علي بديوي ١٥١/٣ دار الكلم الطيب – بيروت لبنان ط الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

[٧] ما ورد في حق سيدنا سليمان (عليه السلام) :

الشبهة الأولى :

وفيها احتج المخالفون بقوله تعالى : **{إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ (*) فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ (*) رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ}** [١] .

والاحتجاج بهذا من وجهين :

الأول : أنه سليمان (عليه السلام) اشتغل بعرض الدنيا باستعراضه الخيل حتى فاتته الصلاة، وهي ذكر الله (عز وجل) وهذه معصية .

الثاني : أنه (عليه السلام) قتل الخيل على ذنبه لا ذنبها ، وهذه معصية أيضًا .

الرد على هذه الشبهة :

أما الأول : فيمكن القول بأن سليمان (عليه السلام) لم تفته الصلاة إذ لا دليل في الآية على ذلك مع أنه إذا كان فوتها بالنسيان لم يكن ذنبًا وأما قول : **{ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي }** [٢] أي حبًا ناشئًا عن ذكر ربي لا بالهوى لأن رباط الخيل بأمر الله تعالى .

أو يقال أنه على فرض تأخير الصلاة فقد كان ذلك سائغًا في شريعتهم فأخر الصلاة لأجل أسباب الجهاد، وعرض الخيل من ذلك .

وقوله : « حتى توارت بالحجاب» أي توارت الخيل وليست الشمس، وعلى هذا فسليمان لم يفته وقت الصلاة .

وأما الرد على قولهم : إن سليمان قتل الخيل البريئة التي لا ذنب لها .. فيمكن القول بأن قتل سليمان للخيل هو خرافة مكذوبة موضوعة والظاهر أنها من اختراع زنديق بلا شك لأن فيها معاقبة خيل لا ذنب لها والتمثيل بها ، وإتلاف مال

---

(١) سورة ص الآيات (٣١ : ٣٣) .

(٢) سورة ص الآية ٣٢

منتفع بلا ثمن، ونسبه تضييع الصلاة إلى نبي مرسل ثم معاقبة الخيل على ذنبه لا على ذنبها أمر لا يستجيزه حتى ابن سبع سنين فكيف بنبي مرسل؟[1]

الشبهة الثانية :

قوله – تعالى – :**{لَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ}**[2] ، قالوا : إن سليمان (عليه السلام) قال لأطوفن الليلة على كذا وكذا امرأة كل امرأة منهن تلد فارسًا يقاتل في سبيل الله ، ولم يقل إن شاء الله فطاف عليهن فلم تحمل إلا واحدة منهن فجاءت بشق رجل وهو المراد بالجسد في هذه الآية .

ويجاب على ذلك :

بأن سليمان (عليه السلام) قد يكون ترك المشيئة ناسيًا فأوخذ بالنسيان في ذلك، وقد قصد بقوله ذلك الخير، وهو تكثير المجاهدين في سبيل الله ، ولا يظن عاقل أن سليمان (عليه السلام) كان يجهل أن ذلك لا يكون إلا بمشيئة الله (عز وجل)[3].

الشبهة الثالثة :

قوله – تعالى – : **{رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي}**[4] حيث تمسك النافون بظاهر الآية للطعن في عصمة الأنبياء فيما طلبه سليمان (عليه السلام) من الله (عز وجل) أن يكون له ملكًا لا يكون لأحد من بعده، وفي هذا إشعار بالحقد والحسد وعدم حب الخير للغير فكيف يكون نبيًا معصومًا من هذا صفته؟

---

(١) انظر : الفصل ١٦/٤ ، والمواقف ٤٢١/٣ ، ومفاتيح الغيب ٣٩٠/٢٦ – ٣٩٣ ، وتفسير ابن كثير لأبي الفدا إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي تحقيق سامي محمد سلامة ٦٥/٧ دار طيبة للنشر والتوزيع ط الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

(٢) سورة ص الآية (٣٤) .

(٣) الفصل ١٦/٤ ، وشرح المقاصد ١٩٦/٢ .

(٤) سورة ص الآية (٣٥) .

ويجاب على ذلك : أن سليمان (عليه السلام) إنما أراد ذلك ليكون معجزة له لا يقوى أحد على معارضتها لتبليغ دين الله ، وأن طلبه لله وليس له ومن ثم فلا حقد ولا حسد .

وقد صور الإمام التفتازاني ذلك بقوله : « ما يشعر به قوله – تعالى – : **{وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي}** عن الحسد وعدم إرادة الخير .

والجواب : أن ذلك لم يكن حسدًا بل طلبًا للمعجزة على وفق ما غلب في زمانه ولاق بحاله فإنهم كانوا يفتخرون في ذلك العهد بالملك والجاه وهو ما كان فاشيًا في بيت الملك والنبوة وارثًا لهما أو إظهارًا لا مكان طاعة الله وعبادته مع هذا الملك العظيم ، وقيل ملكًا خفيًا لا ينبغي للناس وهي القناعة، وقيل كان ملكه عظيمًا فخاف ألا يقوم غيره بشكره ولا يحافظ على حدود الله» [1] .

[٨] ما ورد في حق يونس (عليه السلام) :

تمسك من جوز صدور الذنب عن الأنبياء بقوله – تعالى – في حق يونس (عليه السلام) : {وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ} [2] من ثلاثة أوجه :

الأول : أن يونس (عليه السلام) ذهب مغاضبًا لله وذلك محظور .

الثاني : قوله « فظن أن لن نقدر عليه » وذلك يقتضي كون يونس (عليه السلام) شاكًا في قدرة الله تعالى .

الثالث : قوله : **« إني كنت من الظالمين »** وهذا يدل على اعترافه بالذنب [3].

---

(١) شرح المقاصد ١٩٦/٢ ، والمواقف ٤٢١/٣ ، ٤٢٢ ، وعصمة الأنبياء ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٢) سورة الأنبياء الآية (٨٧) .

(٣) انظر : مفاتيح الغيب ١٧٩/٢٣ ، ١٨٠ ، وعصمة الأنبياء ص ١٢٩ .

وقد رد صاحب المواقف على هذا بقوله : «والجواب : لعل غضبه كان على قوم كفره فظن أن لن نقدر عليه أي لن يضيق عليه ، وإني كنت من الظالمين ، أي لنفسي بترك الأولى ولا تكن كصاحب الحوت أي في قلة الصبر»[1].

وإلى نفس هذا المعنى يأتي تأكيد الإمام التفتازاني من خلال قوله «فالجواب: أن المغاضبة على الكفار المعاندين لا على الله – تعالى – ، ومعنى أن لن نقدر عليه نضيق عليه كما في قوله – تعالى – : **{فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ}**[2] فلا يوجب شكًا في القدرة، ومعنى الظلم في قوله : «إني كنت من الظالمين» ترك الأفضل وهو الصبر ، وهذا معنى قوله – تعالى – : **« ولا تكن كصاحب الحوت » أي في ترك الصبر على معاندة الكفار»**[3].

وعلى هذا فلا تكون هناك معصية من يونس (عليه السلام) إلا أنه ترك الأولى والأفضل، وترك الأولى والأفضل لا ينافي العصمة، وأما الظلم الذي هو كبيرة فضلاً عن مغاضبة الله – تعالى – فلا يجوزه عليه إلا الجهال الذين لا يعرفون مقادير الأنبياء الذين وصفهم الله بأنه اصطفاهم واختارهم .

يقول الإمام الرازي – رحمه الله تعالى – : بعد أن ذكر أن قوله – تعالى : **« فظن أن لن نقدر عليه »** بمعنى لن نضيق عليه : « واعلم أن على هذا التأويل تصير الآية حجة لنا، وذلك لأن يونس (عليه السلام) ظن أنه مخير إن شاء أقام وإن شاء خرج، وأنه – تعالى – لا يضيق عليه في اختياره ، وكان في المعلوم أن الصلاح في تأخر خروجه وهذا من الله – تعالى – بيان لما يجري مجرى القدر له من حيث خرج، لا على تعمد المعصية، ولكن لظنه أن الأمر في خروجه موسع يجوز أن يقدم ويؤخر ، وكان الصلاح خلاف ذلك[4] .

---

(١) المواقف ٤٢٢/٣ .

(٢) سورة الفجر الآية (١٦) .

(٣) شرح المقاصد ١٩٦/٢ ، ١٩٧.

(٤) مفاتيح الغيب ١٨٠/٢٢ .

هذا، وقد عقب أبو حيان في تفسيره على قول من ذهب أن يونس (عليه السلام) ذهب مغاضبًا لربه بأن هذا القول يجب طرحه إذ لا يناسب ذلك منصب النبوة وينبغي أن يتأول لمن قال ذلك من العلماء ... بأن يكون معنى قولهم لربه لأجل ربه – تعالى – وحمية لدينه فاللام لام العلة لا اللام الموصولة للمفعول به أي أنه خرج مغاضبًا من أجل ربه ... أي غضب على قومه من أجل كفرهم بربه [1] .

وهذا ، ما أشار إليه الرازي من قوله : « ليس في الآية غاضبه لكنّا نقطع على أنه لا يجوز على نبي الله أن يغاضب ربه لأن ذلك صفة من يهمل كون الله – تعالى – مالكًا للأمر والنهي ، والجاهل بالله لا يكون مؤمنًا فضلاً عن أن يكون نبيًا»[2].

[٩] ما ورد في حق نبينا محمد (ﷺ) :

تمسك النافون لعصمة الأنبياء والطاعنون فيها بعدة نصوص يوهم ظاهرها وقوع المعصية من رسول الله (ﷺ) وأثاروا على ذلك شبهًا منها :

الشبهة الأولى :

قالوا : إن النبي (ﷺ) لما نزلت سورة النجم أخذ يقرأها فلما وصل إلى قول الله – تعالى – : **{أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى (*) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى}**[3] ألقى الشيطان على لسانه : « تلك الغرانيق العلا وإن شفاعتهم لترتجى » ففرح المشركين حتى شايعوا الرسول (ﷺ) بالسجود لما سجد في آخرها ، وسجد جميع من في المسجد فلم يبق في المسجد مؤمن ولا كافر إلا سجد فلما أمسى أتاه جبريل (عليه السلام)

---

(١) البحر المحيط ٤٦١/٧ ، وانظر : إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق / زهير غازي ٧٧/٣ ط عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ، ط الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

(٢) مفاتيح الغيب ١٧٩/٢٢, ١٨٠

(٣) سورة النجم الآيتان (١٩ ، ٢٠) .

وقال له تلوت على الناس ما لم أتله عليك فحزن رسول الله (ﷺ) حزنًا شديدًا فعزاه الله بقوله : {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ} (١) ، ثم قالوا : «وهذا بظاهره يدل على أن الشيطان ملق في قراءة الأنبياء ما يؤدي إلى الشبهة ... »(٢).

والرد معلى هذه الشبهة : بأن هذه القصة المسماة بقصة الغرانيق قصة مفتراه وباطله واحتج أهل التحقيق على بطلانها بالقرآن والسُنة والمعقول :

أما القرآن: فقوله – تعالى – : {وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ (*) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (*) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ} (٣) ، وقوله – تعالى – : {قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ}(٤) ، وقوله – تعالى – : {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (*) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى }(٥) فلو أن قرأ عقب هذه الآية : تلك الغرانيق العلا لكان قد ظهر كذب الله – تعالى – في الحال وذلك لا يقوله مسلم ، ومن القرآن أيضًا قوله – تعالى – : {وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا}(٦) ، وكلمة كاد عند بعضهم معناه قرب أن يكون الأمر كذلك مع أنه لم يحصل ، ومن القرآن – أيضًا – قوله – تعالى – : {وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا}(٧) وكلمة لولا تفيد انتفاء الشيء لانتفاء غيره فدل على أن ذلك الركون القليل لم يحصل(٨).

---

(١) سورة الحج الآية (٥٢) .

(٢) عصمة الأنبياء ص ١٣٧ .

(٣) سورة الحاقة الآيات (٤٤ : ٤٦) .

(٤) سورة يونس الآية (١٥) .

(٥) سورة النجم الآيتان (٣ ، ٤) .

(٦) سورة الإسراء الآية (٧٣) .

(٧) سورة الإسراء الآية (٧٤) .

(٨) انظر : مفاتيح الغيب ٢٣٧/٢٣ .

وأما السُنة : فإن الإمام البخاري قد روى في صحيحه أن النبي (ﷺ) قرأ سورة النجم وسجد فيها المسلمون والمشركون وليس فيه حديث الغرانيق .

وقال الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة ، وقد سئل عن هذه القصة فقال : إنها من وضع الزنادقة .

وقال الإمام البيهقي صاحب السنن عن هذه القصة : إنها غير ثابتة من جهة النقل[١] ثم أخذ يتكلم في أن رواة هذه القصة مطعون فيهم .

وقال القاضي عياض في الشفا أن هذه الرواية لم يخرجها أحد من أهل الصحة وليست من رواة ثقة بسند سليم متصل [٢].

كما ذهب الإمام الحافظ ابن كثير[٣] إلى أن هذه القصة جاءت من طرق كلها مرسلات[٤] ومنقطعات[٥] .

ومن المعلوم أن الاحتجاج بالمرسل إنما هو في فروع الدين التي يكتفي فيها بالظن أما الاحتجاج به على شيء يصادم العقيدة وينافي دليل العصمة فغير مسلم، وأن خبر الواحد لو كان صحيحًا لا يؤخذ به في الأمور العقائدية لأنه لا يكتفي فيها إلا بما يفيد اليقين فما بالك بالضعيف أو المختلف فيه [٦].

كما أنكر هذه القصة الإمام الماتريدي، وعدَّ ذلك من جهة إيحاء الشيطان في قلوب الكفرة ما يعادون به رسول الله (ﷺ) ويحاجونه فيشبِّهون بذلك على الأتباع ليتبعوهم [٧].

---

(١) انظر: مفاتيح الغيب ٢٣٧/٢٣

(٢) الشفا ٧٥٠/٢ .

(٣) تفسير ابن كثير ٤٤٣/٥ .

(٤) الحديث المرسل هو ما سقط منه الصحابي كأن يقول التابعي قال رسول الله (ﷺ) كذا أو فعل كذا أو فعل بحضرته كذا . المقنع في علوم الحديث لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري (ابن الملقن) تحقيق / عبد الله بن يوسف الجديع ص ١٢٩ ، دار فواز للنشر – السعودية ، ط الأولى ١٤١٣هـ .

(٥) المنقطع هو ما لم يتصل إسناده على أي وجه سواء كان يعزى إلى رسول الله (ﷺ) أو إلى غيره . المقنع في علوم الحديث ص ١٤١ .

(٦) النبوة في الفكر الإسلامي ص ٢٠٠ .

(٧) انظر : تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) لمحمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي (ت٣٣٣هـ) تحقيق مجدي باسلوم ٤٣١/٧ ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

وأما بطلان القصة عقلاً :

فإن الأدلة العقلية قد قامت على عصمة رسل الله عن السهو وعن النسيان في تبليغ الأحكام وعن كل ما جاءت به الروايات الباطلة وهذا مجمع عليه من العقلاء وما قامت عليه الأدلة النقلية والعقلية ، ثم إننا لو جوزنا على رسول (ﷺ) مثل هذه القصة الباطلة «لارتفع الأمان في شرعه، وجوزنا في كل واحد من الأحكام والشرائع أن يكون كذلك، ويبطل قوله – تعالى – : **{يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ}**[1] فإنه لا فرق في العقل بين النقصان عن الوحي وبين الزيادة فيه[2].

وإذا كانت هذه القصة غير ثابتة من جهة العقل ، ومخالفة لما قام عليه الدليل العقلي فلا جرم أن التحقيق يدعونا إلى أن نصدع بأن قصة الغرانيق مكذوبة مختلقة من الزنادقة الذين يريدون إفساد الدين والطعن في عصمة سيد الأنبياء والمرسلين(ﷺ)[3].

وأما الاستدلال بقوله – تعالى – : **{وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى}** فإن المراد بالتمني في الآية حصول الأمر المرغوب فيه ومن هذا المعنى الأمنية وما من نبي ولا رسول إلا وغاية مقصودة وجل آمانيه أن يؤمن قومه ، و كان نبينا (ﷺ) في المقام الأعلى والآيات على ذلك كثيرة منها : قوله – تعالى –: {فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا}[4] ، وقوله – سبحانه – : **{فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ}**[5] ، وقوله (ﷻ) : **{وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ }**[6] .

---

(١) سورة المائدة الآية (٦٧) .

(٢) مفاتيح الغيب ٢٣٨/٢٣ .

(٣) الفصل ١٧/٤، والنبوة في الفكر الإسلامي ص ٢٠١ ، هذا ولمزيد في التفاصيل عن هذه القصة انظر : الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير للشيخ محمد محمد أبو شهبه – رحمه الله – ، ونصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق للشيخ محمد ناصر الدين الألباني فقد سرد جميع الروايات وبين ضعفها وسرد أقوال المحدثين والعلماء المحققين في رد هذه القصة .

(٤) سورة الكهف الآية (٦) .

(٥) سورة فاطر الآية (٨) .

(٦) سورة يوسف الآية (١٠٣) .

ومعنى ألقى الشيطان في أمنيته ألقى الشيطان في سبيل أمنيته العقبات ووسوس في صدور الناس فثاروا في وجهه وجادلوه حينًا وحاربوه حينًا آخر حتى إذا ما أراد الله هدايتهم أزال تلك الوساوس التي ألقاها الشيطان في قلوبهم ، وعلى هذا فلا حجة للاستدلال بهذه الآية [1].

الشبهة الثانية :

تمسك النافون فيها بظاهر قوله – تعالى – : **{مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (*) لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ }**[2] ، فقالوا: إن هذا النص يشير بأن النبي (ﷺ) فعل ما لم يرض به الله وهذا يخالف عصمة الأنبياء .

ويرد على ذلك بأن الآيتين السابقتين فيهما عتاب لرسول الله (ﷺ) على ترك الأولى والأفضل[3] والأولى والأفضل في ذلك الوقت هو الإثخان وترك الفداء حسمًا للتراع .

فلم يكن ذلك عصيانًا من رسول الله (ﷺ) وإنما حكم اجتهادي برأي مال فيه إلى جانب الأكثرية فقبل الفداء من الأسرى ، ولم يفعل فيهم الإثخان، وهذا يتناسب مع طبيعة الرسول التي فطره الله عليها من العفو والرحمة واللين : **{فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ}** [4] ، فالرسول (ﷺ) قد مال إلى جانب الرحمة اجتهادًا منه فأدى إلى ما فعل معاتبة الله مبينًا أن « مصلحة الدعوة ومصلحة الإسلام كانت تقتضي ألا يقبل (ﷺ) منهم

---

(١) انظر : النبوة في الفكر الإسلامي ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٢) سورة الأنفال الآيتان (٦٧ ، ٦٨) .

(٣) المواقف ٤٢٤/٣ .

(٤) سورة آل عمران الآية (١٥٩) .

الفداء بل يسفك ويريق منهم الدماء لتضعف شوكة الكفر وتهن عزيمة المشركين ، ويكون العز والنصر لعباد الله المؤمنين ولا سيما وأن هذه المعركة هي أول حرب تقع بين المؤمنين وبين الكافرين[1].

الشبهة الثالثة :

وفيها تمسك النافون لعصمة الأنبياء بصدور الذنب عن الرسول (ﷺ) بظاهر قوله –تعالى – : **{وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى}** [2] وقوله – تعالى – : **{مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ}**[3] .

ويصور الإمام الرازي – رحمه الله – هذه الفرية قائلاً : « أما قوله – تعالى– **{وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى}** فاعلم أن بعض الناس تذهب إلى أنه كان كافرًا في أول الأمر ثم هداه الله وجعله نبيًا ، قال الكلبي : **{وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى}** يعني كافرًا في قوم ضلال فهداك للتوحيد، وقال السدي كان على دين قومه أربعين سنة، وقال مجاهد : عن الهدى لدينه، واحتجوا على ذلك بآيات أخرى منها قوله – تعالى – **{مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ}** وقوله : **{وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ}**[4] ، وقوله – تعالى – : **{لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ}** [5] فهذا يقتضي صحة ذلك منه وإذا دلت هذه الآية على الصحة وجب حمل قوله: ووجدك ضالاً فهدى عليه»[6] .

---

(١) النبوة والأنبياء للصابوني ص ٨٤ .

(٢) سورة الضحى الآية (٧) .

(٣) سورة الشورى الآية (٥٢) .

(٤) سورة يوسف الآية (٣) .

(٥) سورة الزمر الآية (٦٥) .

(٦) مفاتيح الغيب ١٩٧/٣١ .

هذا ولما كان جمهور العلماء قد اتفقوا على نفي الكفر عنه (ﷺ) فقد ذهبوا إلى بيان معنى المراد من قوله تعالى :**{وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى}** [1] وقوله – تعالى – : **{مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ}** حيث عدَّ الإمام الرازي وجوهًا عدِّة في ذلك منها :

أن الضلال هو الذهاب والانصراف ولا بد من أمر يكون منصرفًا عنه وهو غير مذكور وهو أمور أربعة :

الأول : وجدك ضالاً عن النبوة فهداك إليها ، ويؤكده قوله – تعالى – : **{مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ}** .

الثاني : وجدك ضالاً عن المعيشة وطريق الكسب .

الثالث : وجدك ضالاً في زمن الصبا في بعض المفاوز .

الرابع : وجدك ضالاً أي مضلولاً عنه في قوم لا يعرفون حقك فهداهم إلى معرفتك كما يقال فلان ضال في قومه إذا كان مضلولاً عنه[2] .

ومن ثم نخلص من وراء هذا إلى بطلان ما زعمه هؤلاء الزاعمون وهذا ما أشار إليه الإمام التفتازاني بقوله : «وبالجملة لا دلالة على العصيان والميل عن طريق الحق»[3] ، وهو ما أشار إليه الرازي في قوله : « وأما الجمهور من العلماء فقد اتفقوا على أنه (ﷺ) ما كفر بالله لحظة واحدة ثم قالت المعتزلة هذا غير جائز عقلاً لما فيه من التنفير ، وعند أصحابنا هذا غير ممتنع عقلاً ، لأنه جائز في العقول أن يكون الشخص كافرًا فيرزقه الله الإيمان ويكرمه بالنبوة إلا أن الدليل السمعي قام على أن هذا الجائز لم يقع وهو قوله – تعالى – : **{ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى}**[4]»[5]. وعلى هذا يحمل الضلال بأنه غير عقدي.

---

(١) سورة الضحى الآية (٧) .

(٢) عصمة الأنبياء ص ١٣٧ .

(٣) شرح المقاصد ١٩٧/٢ .

(٤) سورة النجم الآية (٢) .

(٥) مفاتيح الغيب ١٩٧/٣١ .

الشبهة الرابعة :

وفيها تمسك المخالفون أيضًا بظاهر قوله – تعالى – : **{لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ}**[1]، وقالوا إن هذه الآية تفيد أن الله سبحانه قد غفر لرسوله (ﷺ) ذنبًا لأن المغفرة لا تكون إلا عن ذنب ، وإن لم يكن له ذنب ، فماذا اغفر الله له؟ وإذا كان له ذنب فإنه يخل بالعصمة .

ويجاب على ذلك : بأن الذنب المغفور في الآية أطلق عليه اسم الذنب من باب ترك الأولى والأفضل نظرًا لمقامه (ﷺ) فهو من باب حسنات الأبرار سيئات المقربين، أو أن المراد بالذنب المغفور له ما صدر من الصغائر التي لا تخل بشرف النبوة ولا تشعر بخسة ، وكان ذلك قبل النبوة ، أو أن المراد « ما تقدم من ذنب أمتك وما تأخر لأن الرجل المعتبر إذا أحسن بعض خدمه أو أساء فإنه يقال له أنت فعلت ذلك وإن لم يكن هو فاعله البتة »[2].

الشبهة الخامسة :

تمسك النافون لعصمة الأنبياء القائلون بصدور الذنب عن الأنبياء بظاهر قوله – تعالى – : **{عَبَسَ وَتَوَلَّى (*) أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى (*) وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى (*) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى}** [3] فقالوا: إن الله عاتب رسوله (ﷺ) على إعراضه عن ابن أم مكتوم والعتاب على الفعل يدل على أنه معصية .

والرد على هذه الشبهة بأن الرسول (ﷺ) وصفه ربه (ﷻ) بحسن الخلق في قوله – تعالى – : **{وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ}** [4] والذي وصفه بأنه رحمة للعالمين في قوله – تعالى – : **{وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ}**[5] لما أعرض عن ابن أم مكتوم نبهه الله (ﷻ) إلى الأكمل والأفضل فهو من باب ترك الأولى لأن الرسول (ﷺ) قد فعل ذلك باجتهاده، ولم يكن وقت فعله يعلم أنه خلاف الأولى ، وإلا ما عدل عنه إلى خلافه .

---

(١) سورة الفتح الآية (٢) .
(٢) انظر : عصمة الأنبياء ص ١٥١ ، ١٥٢ ، وشرح المقاصد ١٩٧/٢ .
(٣) سورة عبس الآيات (١ : ٤) .
(٤) سورة القلم الآية (٤) .
(٥) سورة الأنبياء الآية (١٠٧) .

أو يقال : إن الرسول (ﷺ) كان دائمًا يترك الأمر السهل الميسور ويشغل نفسه بما هو أصعب منه ، وما ورد عتاب في القرآن أو نص يشبه ذلك على ترك الأولى فإن ترك الأولى كان مما يليق بخلقه العظيم (ﷺ)[1].

الشبهة السادسة :

وفيها تمسك النافون بظاهر قوله – تعالى – : **{يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (*) وَاتَّبِعْ مَا يُوحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا}** [2] فقالوا : « لو لم يوجد منه فعل المحظور والإخلال بالواجب لما كان للأمر والنهي فائدة»[3].

ويجاب على ذلك : بأن الخطاب في الآيتين للأمة في شخص النبي (ﷺ) يدل على ذلك أن الله ختم الآية الكريمة بصيغة الجمع : « إن الله كان بما تعملون خبيرًا » ولم يقل بما تعمل ، فهو مثل قوله – تعالى –: **{يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ}**[4] .

وإذا حملنا الخطاب على الرسول (ﷺ) فليس فيه ما يدل على أن الرسول (ﷺ) قد همَّ بطاعة الكافرين والمنافقين أو فعل معصية حتى أمره الله – تعالى – بالتقوى، وإنما غاية ما في الأمر أن الله حذره من مكر الكافرين، وخداع المنافقين، وأطلعه على خبث نفوسهم ليكونن الرسول (ﷺ) منهم على حذر ولئلا ينخدع بمعسول كلامهم[5].

---

(١) انظر : مفاتيح الغيب ٥٢/٣١ ، والمواقف ٤٢٤/٣ ، وشرح المقاصد ١٩٧/٢، والفصل ١٨/٤، والنبوة في الفكر الإسلامي ص ٢٠٥ ، والحجج البينات في إثبات النبوات ص ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

(٢) سورة الأحزاب الآيتان (١، ٢) .

(٣) عصمة الأنبياء ص ١٥٦ .

(٤) سورة الطلاق الآية (١) .

(٥) النبوة والأنبياء للصابوني ص ٩٠ ، ٩١ ، والحجج البينات ص ٣٠٩ .

الشبهة السابعة :

تمسك النافون لعصمة الأنبياء بما ورد في حق النبي (ﷺ) من ظاهر قوله – تعالى – : **{وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ}**[1] ، قالوا : إن الرسول (ﷺ) بعد أن زوج ابنه عمته « زينب بنت جحش» لمولاه الذي اعتقه « زيد بن حارثه » فوقع منها في قلبه شيء ، فقال سبحان مقلب القلوب فلما بلغ زيد الأمر أراد أن يطلقها ليتزوجها النبي (ﷺ) فقال له النبي (ﷺ) : «أمسك عليك زوجك» وأظهر خلاف ما يبطن .

ثم قالوا أن الذي يؤخذ من هذا :

- إن النبي (ﷺ) قد أثرت عليه الشهوة – معاذ الله – لأنه أراد أن يطلقها ليتزوجها هو.
- إنه أظهر خلاف ما يبطن لأنه قال لا تطلقها وأراد طلاقها .
- تمنى زوال نعمة زيد بن حارثة بقطع الصلة بينه وبين زوجته ، وهو حسد لا يليق بالأنبياء[2].

والرد على هذه الشبهة ، يقال :

إن الآية ليس فيها ما يمس جناب المصطفى (ﷺ) وما عليه أهل التحقيق من العلماء والمفسرين في شأن هذه الآية .

ما ذكره القاضي عياض – رحمه الله – من قوله : «فإن قلت فما معنى قوله – تعالى – في قصة زيد « وإذ تقول للذي أنعم الله عليه ... إلخ الآية » فاعلم أكرمك الله ، ولا تسترب في تنزيه النبي عن هذا الظاهر وأنه يأمر زيدًا بإمساكها

(١) سورة الأحزاب الآية (٣٧) .

(٢) انظر : مذكرة التوحيد : للسيد حسن متولي ص ٣٢ ، مكتبة الكليات الأزهرية ط ١٩٨٤م .

وهو يحب أن يطلقه إياها كما ذكره جماعة من المفسرين ، وأصح ما في هذا ما حكاه أهل التفسير عن علي بن الحسين أن الله – تعالى – كان أعلم نبيه أن زينب ستكون من أزواجه فلما شكاها إليه زيد قال : أمسك عليك زوجك ، واتق الله واخفى منه في نفسه ما أعلمه الله – تعالى – به من أنه سيتزوجها مما الله مبديه ومظهره بتمام التزويج وطلاق زيد لها »[1] .

يقول الإمام القرطبي بعد ذكره لقول الإمام زين العابدين بن علي بن الحسين (رضي الله عنه) : «قال علماؤنا – رحمة الله عليهم – وهذا القول أحسن ما قيل في تأويل الآية وهو الذي عليه أهل التحقيق من المفسرين والعلماء الراسخين »[2].

والدليل على أن الآية ليس فيها ما يمس النبي (ﷺ) ما ذكره الإمام الرازي – رحمه الله – من وجوه متعددة في جوابه عن هذه الفرية :

أحدهما : الذي يدل عليه أنه لم يصدر عن الرسول (ﷺ) في هذه الواقعة مذمة ولا عاتبه الله على شيء منه ، ولا ذكر أنه عصى وأخطأ ، ولا ذكر استغفار النبي منه ، ولا أنه اعترف على نفسه مخطئًا ، وأنه لو صدر عنه زلة لوجد من ذلك شيء كما في سائر الأنبياء – عليهم السلام – متى صدرت عنهم زلة أو ترك مندوب وجد منه ما ذكرنا .

وثانيهما : أنه ذكر في القصة أنه ليس على النبي (ﷺ) من حرج فيما فرض الله له وهذا تصريح بأنه لم يصدر عنه ذنب .

وثالثها : أنه تعالى إنما زوجه إياها لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن، وطرا ، ولم يقل إني فعلت ذلك لأجل عشقك .

رابعها : قوله – تعالى – : **« زوجناكها»** ولو حصل في ذلك سوء لكان قدحًا في الله – تعالى – فثبت بهذه الوجوه أنه لم يصدر منه ذنب البتة في الواقعة[3].

---

(١) انظر : شرح الشفا في شمال تصاحب الاصطفا : لملأ علي القاري ت٤/٤٧٦ – ٤٧٩ .

(٢) تفسير القرطبي ١٤/١٩٠ ، ١٩١ .

(٣) عصمة الأنبياء ص ١٤٤ ، ١٤٥ .

كما ذكر المحققون في تفسيرهم للآية عدَّة وجوه لعل أنسبها لمقام النبوة أن الله – تعالى – لما أرد نسخ ما كان في الجاهلية من تحريم أزواج الأدعياء أوحى الله أن زيدًا وهو دعِّي رسول الله (ﷺ) يطلق زوجته فتزوج أنت بها فلما حضر زيد ليطلقها اشفق رسول الله (ﷺ) من أنه لو طلقها للزمه التزوج بها فيصير بذلك سببًا لسوء كلام المنافقين فيه فقال له : «أمسك عليك زوجك» وأخفى في نفسه عزمه على نكاحها وهذا التأويل هو المطابق لقوله تعالى : **{فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا}** فثبت أن العلة في أمره بنكاحها نسخ السُنة المتقدمة [1].

أما قوله – تعالى – : **{وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ }** فليس في الآية كما يرى النافون إشارة إلى أن النبي (ﷺ) خشى الناس و لم يخش الله ، وهب أن الأمر كذلك ، وأن قوله – تعالى – : **{وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ }** يدل على أن ذلك الإخفاء ما كان جائزًا له .

فإن الجواب كما يقول الإمام الرازي : «قلت : أكثر ما فيه أنه أخفى ذلك اتقاء لسوء كلام المنافقين ولو أنه أظهره ، وتحمل سوء مقالتهم لكان أكثر ثوابًا فيه، فيرجع حاصله إلى ترك الأولى والأفضل فليس ذلك من الذنب في شيء ، فأما الذين يذكرون من أنه عشقها فهو من باب الآحاد والأولى تتريه منصب الأنبياء عن مثله لا سيما والقرآن لا يدل عليه البتة »[2] .

ومن ثم فليس في قصة زينب – رضي الله عنها – وزيد (رضي الله عنه) معصية أصلاً، ولا خالف النبي (ﷺ) فيما أمره الله – تعالى – به مما زعمه الزاعمون والطاعنون في عصمته (ﷺ) فضلاً عن عصمة الأنبياء – عليهم السلام – .

---

(١) عصمة الأنبياء ص ١٤٥ ، والمواقف ٤٢٣/٣ ، ولمزيد من هذه الوجوه انظر : عصمة الأنبياء ص ١٤٥ – ١٤٨ .

(٢) عصمة الأنبياء ص ١٤٨ ، المواقف ٤٢٣/٣ .

يقول الإمام أبو بكر بن العربي – رحمه الله – في كتابه أحكام القرآن : «قد بينا في السالف في كتابنا هذا وفي غير موضع عصمة الأنبياء صلوات الله عليهم من الذنوب ، وحققنا القول فيما نسب إليهم من ذلك وعهدنا إليكم عهد لن تجدوا له ردًا أن أحدًا لا ينبغي أن يذكر نبيًا إلا بما ذكره الله – تعالى – لا يزيد عليه فإن أخبارهم مرويه وأحاديثهم منقولة بزيادات تولاها أحد رجلين إما غبي عن مقدارهم، وإما بدعي لا رأى له في برِّهم ووقارهم فيدس تحت هذا المثال المطلق الدواهي ولا يراعى الأدلة ولا النواهي »[1].

ونخلص مما سبق أن الحق الذي يجب اعتقاده أن أنبياء ورسل الله – عليهم السلام – معصومون من كبائر الذنوب قبل البعثة وبعدها ، ومن الصغائر المنفرة قبل البعثة وبعدها أيضًا ليرشدوا الناس بأقوالهم وأفعالهم وتقريراتهم ، قال – تعالى – : **{أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ}** [2] ، فلو جاز وقوع الذنوب والمعاصي منهم لكنا مأمورين بإتباعهم والاقتداء بهم لكن الله – تعالى – لا يأمر بالفحشاء والمنكر، وهم رسل الله وأنبياءه إلى خلقه فصح يقينًا أنهم معصومون من الذنوب والمعاصي في جميع أقوالهم وأفعالهم وتقريراتهم ، وهذا يتفق ومنصب النبوة وتدل عليه النصوص القطعية، وتؤيده الأدلة العقلية وتقبله العقول السليمة .

يقول ابن حزم – رحمه الله – بعد ذكره لقول الله – تعالى – : **{وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ}**[3] ، وقول الله – تعالى – : **{مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ}** [4] ، لقد وجدنا الله

---

(١) أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي المالكي ٥٧٦/٣ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

(٢) سورة الأنعام الآية (٩٠) .

(٣) سورة آل عمران الآية (١٦١) .

(٤) سورة آل عمران الآية (٧٩) .

(ﷻ) وهو أصدق القائلين قد نفى عن الأنبياء – عليهم السلام –الغلول والكفر فقد صح بالإجماع ذلك وأن من جوزوا علي الأنبياء شيئًا من تعمد الذنوب جوز عليهم الغلول ، ومن نفى عنهم الغلول نفى عنهم سائر الذنوب ، وقد صح نفي الغلول عنهم بكلام الله – تعالى – فوجب انتفاء تعمد الذنوب عنهم بصحة الإجماع »[1].

فإن قيل: ما بال زلة الأنبياء حكيت بحيث تقرأ بأعلى الصوت على وجه الزمان مع أن الله غفَّار ستار وقد أمرنا بالستر على من ارتكب ذنبًا ؟

يجيب الإمام التفتازاني على ذلك بقوله : « قلنا ليدل ذلك على صدق الأنبياء وكون ما يبلغونه بأمر الله – تعالى – من غير إخفاء لشيء ، أو ليكون امتحانًا للأمم كيف يفعلون بأنبيائهم بعد الاطلاع على زلاتهم، وليعلموا أن الأنبياء مع جلالة قدرهم وكثرة طاعاتهم كيف التجأوا إلى التضرع والاستغفار في أدنى زلة»[2].

ومن ثم يتبين لنا ضعف وعوار ما ذهب إليه النافون ، وخلص إليه الطاعنون في طعنهم على عصمة الأنبياء والمرسلين فشأنهم في ذلك شأن من أسس بنيانه على جرف هار فإنهار به ، وصدق الله العظيم القائل : **{فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ}**[3].

---

(١) الفصل ٢٢/٤ .

(٢) انظر : شرح المقاصد ١٩٨/٢ .

(٣) سورة الرعد من الآية (١٧) .

الخاتمة

الحمد لله وكفى ، وصلاة وسلامًا على عباده الذين اصطفى ... وبعد :

فمن خلال جولتنا مع عصمة الأنبياء والرسل – عليهم السلام – يمكن أن نخلص إلى الآتي :

١- أن أنبياء الله ورسله – عليهم السلام – هم صفوة الله وسفراءه إلى خلقه يجب لهم كل كمال بشري يليق بذاتهم ، ويستحيل عليهم كل نقص يخل بهم حتى يكونوا أهلاً لهذا الاختصاص ، فقد أكرمهم الله – تعالى – وميزهم على سائر البشر حتى تتحقق حكمة الاقتداء والتأسي بهم، وإلا لم يكن لهم فضل ولا مزية، وكانت القدوة بغيرهم مساوية للقدوة بهم ، والأخذ عنهم كالأخذ من غيرهم، ومن ثم فكيف يأمر الله – تعالى – البشر بإتباعهم والاقتداء بهم والسير على منهجهم إن لم يكونوا مثالاً للكمال ونموذجًا للفضل والطهر .

٢- أن عصمة الأنبياء – عليهم السلام – هي منحة من الله – تعالى - وسبب من أسباب نبوتهم وتأييدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم ، وليست من باب الوجوب على الله تعالى إذ لا يجب على الله – تعالى – شيء وهذا هو معتقد أهل السُنة والجماعة .

٣- بيان أن الكمال لله – تعالى – وحده فالأنبياء – عليهم السلام – بالرغم من أنهم صفوة الله – تعالى – إلى خلقه إلا أنه من الجائز عليهم الوقوع في الخطأ على نحو ما أسلفنا حتى لا يفتن الناس بهم .

٤- أن الله – سبحانه وتعالى – قد تعهد أنبياءه ورسله منذ الصغر لذا فقد عصمهم عن الكبائر مطلقًا ، وعن الصغائر المخلة بالمروءة ، لأننا مأمورون بإتباعهم والاقتداء بهم ، قال – تعالى - : **{قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ}**[1]، ولو لم تكن العصمة من صفاتهم لما كنا مكلفين بإتباعهم في جميع الأعمال والأفعال .

---

(١) سورة آل عمران الآية (٣١) .

٥- أن عتاب الله لأنبيائه في مخالفتهم للأولى أو فيما صدر عنهم سهوًا فيه بيان للناس وإعلام لهم إنه إذا كان هذا هو حال الأنبياء مع جلالة قدرهم ، وكثرة طاعاتهم والتجاءهم إلى الله – تعالى – بالتضرع والاستغفار في أدنى زله فما بال من يأتي الكبائر ويقترف الموبقات والذنوب عمدًا .

٦- أن العتاب الواقع من الله لأنبيائه من خلال النصوص فيه دلالة واضحة على مدى صدق الأنبياء – عليهم السلام – في تبليغهم لوحي الله وعدم إخفاء وكتمان شيء منه ، ولو كان هناك شيئًا يخفونه لكان من الأولى إخفاء ما يتصل بهم وما يمس جوانب حياتهم .

٧- أن خطاب الله – تعالى – لنبي من الأنبياء بالأمر أو بالنهي أو بالشرط لا يفهم منه أن الأمر يقتضي سابقه تركه، ولا النهي سابقه فعله ولا الشرط وقوع مضمونه .

٨- أن الشبهات المثارة حول عصمة الأنبياء والرسل – عليهم السلام – لا يختلف المرددون لها قديمًا وحديثًا طالما أ ن الذي ينهل هؤلاء منه هو ماء منبعه آسن .

٩- أن الشبه التي أثارها النافون لعصمة الأنبياء والطعن فيهم من خلال التمسك بظواهر الآيات مجرد تجويزات عقلية واحتمالات لا تقوى على معارضة الثابت بالأدلة القطعية، ومن ثم فلا عبرة بما يدعيه هؤلاء قديمهم فضلاً عن حديثهم لأنها تخرج من معين واحد وهو الطعن والتهجم على أنبياء الله ورسله في كل عصر وحين.

١٠- أن ما ورد من نصوص يوهم ظاهرها تجويز الخطأ على بعض الأنبياء مصروف عن ظاهره إلى معنى يليق بالأنبياء – عليهم السلام – ويناسب مكانتهم أو أنه من قبيل ترك الأولى أو صغائر لا تخل بالمروءة صدرت عنهم سهوًا والصغائر التي صدرت عنهم سهوًا هي من باب حسنات الأبرار سيئات المقربين ، وأن العتاب هو من باب التنبيه من الله وليس من باب التوبيخ لهم .

١١- أن الطعن في عصمة الأنبياء هو بمثابة طعن في ركن هام من أركان الإيمان وهو الإيمان بأنبياء ورسل الله – عليهم السلام – حيث إن العصمة تلازم ثبوت نبوتهم والقدح فيها هو قدح في مقام النبوة وتبليغهم الرسالة حيث يمكن نسبة الخطأ أو الزيادة أو النقص في التشريع وهذا غير ممكن، هذا فضلاً عن تكذيب القرآن الكريم الذي رفع قدرهم وأعلى من شأنهم .

١٢- والله تعالى من وراء القصد وصلى الله وسلم على البشير النذير وعلى سائر الأنبياء والمرسلين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وهو حسبنا ونعم النصير ،،

١٣- فهرس المصادر

القرآن الكريم : جلّ من أنزله .

[١] أبكار الأفكار : سيف الدين أبو الحسين علي بن محمد بن سالم الآمدي – تحقيق / أحمد محمد المهدي دار الكتب والوثائق القومية القاهرة، ط الثانية ٢٠٠٤م.

[٢] إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد عبد السلام بن إبراهيم اللقاني المصري بهامش حاشية الأمير على جوهرة التوحيد – مطبعة البابلي الحلبي ط ١٣٦٨هـ.

[٣] أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي المالكي – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

[٤] الأحكام في أصول الإحكام : سيف الدين أبو الحسين علي بن محمد بن سالم الآمدي تعليق عبد الرازق عفيفي – المطبعة المصرية ١٣٨٧هـ.

[٥] إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق عن علم الأصول : محمد بن علي بن محمد الشوكاني – مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٥٦هـ .

[٦] الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين أبو المعالي الجويني ، تقديم وتعليق د/ محمد يوسف موسى ، علي عبد المنعم عبد الحميد ، مطبعة السعادة القاهرة ١٣٦٩هـ .

[٧] إشراق اللاهوت في نقد شرح الياقوت : عميد الدين الحسني العبيدلي تحقيق علي أكبر ضيائي – الناشر ميراث مكتوب طهران ط ٢٠٠٢م .

[٨] أصول الدين عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي (ت٤٢٩هـ) تحقيق أحمد شمس الدين – ط دار الكتب العلمية – بيروت لبنان ط الأولى ١٤٢٤هـ .

[٩] أصول الدين للبذدوي - ط الحلبي ١٩٦٣م.
[١٠] اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤٠٢هـ .
[١١] الاعتقادات في دين الإمامية أبو جعفر محمد بن علي بن باويه الملقب بالصدق تحقيق عصام السيد ، الناشر دار المفيد بيروت لبنان ط والثانية ١٩٩٣م .
[١٢] الاعتماد في الاعتقاد : أبو البركات النسفي عبد الله بن أحمد بن محمود - ط ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
[١٣] إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق / زهير غازي - ط عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ، ط الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
[١٤] الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد أبو جعفر الطوسي ، دار الأضواء بيروت لبنان ، ط الثانية ١٩٨٦م.
[١٥] الانتصار والرد على ابن الراوندي : عبد الرحمن بن محمد الخياط المعتزلي (ت٣٠٠هـ) - ط دار الكتب المصرية ١٣٤٤هـ .
[١٦] أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ناصر الدين أبو سعيد عبد الله ابن عمر البيضاوي ، تحقيق / محمد عبد الرحمن المرعشلي - دار إحياء التراث العربي بيروت ط الأولى ١٤١٨هـ
[١٧] آيات عتاب المصطفى في ضوء العصمة والاجتهاد : عويد بن عايد المطرف - الناشر كلية الشريعة جامعة الملك عبد العزيز والطبعة الثالثة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
[١٨] بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار محمد باقر المجلسي ، ط دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان ط الثالثة سنة ١٤٠٣هـ.
[١٩] البحر المحيط : أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أمير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق صدقي محمد جميل - دار الفكر بيروت لبنان ط ١٤٢٠هـ .

[٢٠] تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي تحقيق إبراهيم الترزي مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط الأولى سنة ١٤١٢هـ.

[٢١] تأويلات أهل السُنة لأبي منصور محمد بن محمد الماتريدي ، تحقيق وتعليق د/ إبراهيم عوضين ، السيد عوض – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٩١هـ.

[٢٢] التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين : لطاهر بن محمد الأسفراييني تحقيق / كمال يوسف الحرث – عالم الكتب – بيروت – لبمان ١٣٠٤هـ – ١٩٨٣م.

[٢٣] التعريفات علي بن محمد بن علي الجرجاني تحقيق / إبراهيم الإبياري – دار الريان للتراث بدون.

[٢٤] تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي ت ٥١٦هـ تحقيق محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة، وسليمان مصلح الحرش – دار طيبة للنشر والتوزيع ط ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م

[٢٥] تفسير القران العظيم لأبي الفدا إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي تحقيق سامي محمد سلامة – دار طيبة للنشر والتوزيع ط الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

[٢٦] تفسير الكشاف المسمى الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) – دار الكتاب العربي بيروت – لبنان الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .

[٢٧] تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) لمحمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي (ت٣٣٣هـ) تحقيق مجدي باسلوم ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .

[٢٨] تفسير النسفي المسمى مدارك التنزيل وحقائق التأويل لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت٧١٠هـ) تحقيق / يوسف علي بديوي =- دار الكلم الطيب – بيروت لبنان ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

[٢٩] توضيح العقيدة المفيد على شرح نظم الخريدة : حسين عبد الرحيم مكي - مطبعة محمد علي صبيح ط الأولى ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .

[٣٠] تيسير مصطلح الحديث : د/ محمود الطحان - ط مركز الهدى للدراسات الإسكندرية ط السابعة ١٤١٥هـ .

[٣١] جامع البيان في تأويل آي القرآن محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر الطبري تحقيق/ أحمد محمد شاكر - مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

[٣٢] الجامع الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخاري تحقيق د/ مصطفى ديب البغاء دار ابن كثير اليمامة بيروت لبنان ط الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

[٣٣] الجامع لأحكام القرآن : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري شمس الدين القرطبي تحقيق أحمد البردوني ، وإبراهيم أطفيش - دار الكتب المصرية القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

[٣٤] حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد :الإمام البيجوري تحقيق د/ علي جمعة - دار السلام القاهرة، ط ٢٠٠٢م.

[٣٥] الحجج البينات في إثبات النبوات : د/ محمد عبد الصبور هلال ، دار الطباعة المحمدية القاهرة ط الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

[٣٦] حقوق النبي (ﷺ) على أمته في ضوء الكتاب والسُنة : لمحمد بن خليفة بن علي التميمي - الناشر أضواء السلف الرياض السعودية .

[٣٧] الدرر المنثور في التفسير بالمأثور : لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) - دار الفكر بيروت لبنان .

[٣٨] رد شبهات حول عصمة النبي (ﷺ) في ضوء الكتاب والسنة: عماد السيد الشربيني - مطابع الصحيفة ، ط الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

[٣٩] رسالة الإمامة نصير الدين الطوسي - دار الأضواء بيروت – لبنان ط الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
[٤٠] رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت : عبد الله بن سعيد بن حاتم السجزي الوائلي البكري أبو نصر (ت٤٤٤هـ) تحقيق / محمد باكريم با عبد الله ، الناشر عمادة البحث العلمي الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة ، ط الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م
[٤١] رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب لأبي الحسن علي بن اسماعيل بن أبي بشر أسحاق بن سالم الأشعري تحقيق شاكر محمد الجنيدي - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة ط ١٤١٣هـ.
[٤٢] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي تحقيق عبد الباري عطية - دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط الأولى ١٤١٥هـ .
[٤٣] سنن الترمذي :محمد بن عيسي بن سورة الترمذى–تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان .
[٤٤] السنن الكبرى : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي عن ابن عمر – رضي الله عنهما –الناشر مجلس دائرة المعارف النظامية – الهند – حيدرآباد ط الأولى ١٣٤٤هـ
[٤٥] شرح الأصول الخمسة القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار تحقيق عبد الكريم عثمان - مكتبة وهبه القاهرة ط الثالثة ١٩٩٦م .
[٤٦] شرح الخريدة البهية للدردير مع حاشية الصاوي على شرح الخريدة مطبعة الاستقامة القاهرة.
[٤٧] شرح الدواني على العقائد العضدية محمد بن أسعد الصديقي الدواني - ط المطبعة الخيرية بمصر الأولى ١٣٢٢هـ.
[٤٨] شرح السنوسية الكبرى المسمى عمدة أهل التوفيق والتسديد أبو عبد الله السنوسي - الناشر دار القلم القاهرة ط الثانية ٢٠١٣م .

[٤٩] شرح الشفا في شمائل صاحب الاصطفا (ﷺ) للإمام نور الدين القارئ الشهير بملا علي القارئ تحقيق الشيخ حسنين محمد مخلوف – مطبعة المدني القاهرة .

[٥٠] شرح العقائد النسفية : سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني– ط مصطفى البابي الحلبي

[٥١] شرح المقاصد في علم الكلام : سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني – دار المعارف العثمانية ط ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .

[٥٢] شرح المواقف : القاضي ناصر الدين الإيجي، والسيد الشريف الجرجاني ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط الأولى ١٩٩٨م.

[٥٣] شرح المواقف للجرجاني – مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٥هـ.

[٥٤] شرح مطالع الأنظار على طوالع الأنوار : شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت٧٤٩هـ) ، القاهرة ط الأولى ١٣٢٣هـ.

[٥٥] شرح معالم أصول الدين : شرف الدين بن التلمساني ، تحقيق / نزار حمادي – دار الفتح عمان الأردن الطبعة الأولى ٢٠١٠م .

[٥٦] شرح مقاصد الطالبين في علم أصول الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة ، دار عالم الكتب ط الثانية ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

[٥٧] الشفا بتعريف حقوق المصطفى – ط شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٦٩هـ

[٥٨] الشفا بتعريف حقوق المصطفى : القاضي عياض – تحقيق عبده على كوشك ، الناشر جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، وحدة البحوث والدراسات ط الأولى ٢٠١٣م

[٥٩] الشيعة والتصحيح د/ موسى الموسوي ، الزهراء للإعلام العربي ط الثانية ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

[٦٠] صحيح البخاري بشرح فتح الباري تحقيق / محب الدين الخطيب ، ومحمد فؤاد عبد الباقي دار الريان – القاهرة – ط الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
[٦١] صحيح مسلم بشرح النووي تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط دار الحديث ، ط الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
[٦٢] عصمة الأنبياء : فخر الدين الرازي، تقديم / محمد حجازي ، الناشر مكتبة الثقافة الدينية القاهرة ط الأولى سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
[٦٣] عقائد الإمامية الأثنى عشرية السيد إبراهيم الموسوي - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
[٦٤] فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني - ط دار الحديث القاهرة ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
[٦٥] الفرق بين الفرق عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي (ت٤٢٩هـ) ، دار الآفاق الجديدة – بيروت – لبنان ، ط الثانية ١٩٧٧م.
[٦٦] الفصل في الملل والنحل : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري - مكتبة الخانجي ، القاهرة.
[٦٧] القاموس المحيط محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المطبعة الأميرية ط الثالثة ١٣٠١هـ
[٦٨] القول السديد في علم التوحيد : الشيخ محمد أبو دقيقة ، تحقيق وتعليق د/ عوض الله حجازي - ط مجمع البحوث الإسلامية القاهرة ط الأولى ١٩٩٥م .
[٦٩] الكليات أبو البقاء الكفوي - مؤسسة الرسالة ط الثانية ١٩٩٨م.
[٧٠] لسان العرب محمد بن مكرم بن منظورة الإفريقي المصري–دار صادر بيروت – لبنان – ط الأولى بدون.
[٧١] مجمع الزوائد لعلي بن أبي بكر الهيثمي - طبعة دار الريان للتراث ، ودار الكتاب العربي بالقاهرة ، بيروت ١٤٠٧هـ .

[٧٢] محاضرات في التوحيد للشيخ صالح موسى شرف - المؤسسة العربية للطباعة والنشر القاهرة.
[٧٣] محاضرات في مادة التوحيد للشيخ صالح موسى شرف - المؤسسة المصرية للطباعة.
[٧٤] محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين: لفخر الدين بن عمر الخطيب الرازي - مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة .
[٧٥] مختار الصحاح محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي تحقيق / محمود خاطر ، مكتبة لبنان ناشرون بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
[٧٦] مذكرة التوحيد : للسيد حسن متولي ، مكتبة الكليات الأزهرية ط ١٩٨٤م .
[٧٧] المسامرة بشرح المسايرة : كمال الدين محمد بن محمد المعروف بابن شريف تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة، القاهرة.
[٧٨] المسايرة في علم الكلام والعقائد التوحيدية المنجية في الآخرة : للعلامة كمال بن الهمام الحنفي - المطبعة المحمودية التجارية القاهرة.
[٧٩] المصباح المنير أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي - المكتبة العلمية – بيروت – لبنان.
[٨٠] معالم أصول الدين : لفخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي - مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة.
[٨١] المعتزلة : زهدي جار الله - الأهلية للنشر والتوزيع .
[٨٢] المعتمد في أصول الفقه : محمد بن الطيب أبو الحسين البصري المعتزلي (ت٤٣٦هـ) - ط دمشق – سوريا ط ١٣٨٤هـ .
[٨٣] المعجم الوجيز - وزارة التربية والتعليم ط ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
[٨٤] المعجم الوسيط إبراهيم مصطفى ، أحمد الزياد ، حامد عبد القادر، محمد النجار تحقيق / مجمع اللغة العربية ، دار الدعوة ، القاهرة.

[٨٥] معجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني تصحيح إبراهيم شمس الدين - دار الكتب العلمية ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

[٨٦] معجم مقاييس اللغة أبو الحسين أحمد بن فارس بن كريا تحقيق / عبد السلام هارون - دار الفكر ١٣١٩هـ - ١٩٧٩م.

[٨٧] المغني في أبواب التوحيد والعدل القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار- ط الحلبي القاهرة ١٣٨٥هـ .

[٨٨] مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) لفخر الدين الرازي - دار إحياء التراث العربي — بيروت ، ط الثالثة ١٤٢٠هـ .

[٨٩] مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين علي بن إسماعيل أبو الحسن الأشعري ، تحقيق / هلموت ريتر - دار إحياء التراث العربي بيروت — لبنان — ط الثالثة .

[٩٠] المقنع في علوم الحديث لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري (ابن الملقن) تحقيق / عبد الله بن يوسف الجديع ، دار فواز للنشر — السعودية ، ط الأولى ١٤١٣هـ .

[٩١] الملل والنحل محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني - تحقيق محمد سيد كيلاني دار المعرفة بيروت — لبنان ط ١٤٠٤هـ .

[٩٢] مناهج اليقين في أصول الدين ابن المطر الحلي جمال الدين يوسف بن زين الدين علي بن محمد - تحقيق محمد رضا الأنصاري ط إيران الأولى ١٤١٦هـ.

[٩٣] المنقذ من التقليد : سديد الدين الرازي - مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم إيران ط الأولى ١٤١٢هـ.

[٩٤] المنية والأمل في الرد على أهل الأهواء والبدع محمد بن أحمد بن عبد الرحمن أبو الحسين الملطي العسقلاني تحقيق محمد زاهد الكوثري - المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة.

[٩٥] المواقف : عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي تحقيق / عبد الرحمن عميرة ، دار الجيل بيروت – لبنان ، الأولى سنة ١٩٩٧م.

[٩٦] النبوات : شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، المطبعة السلفية القاهرة ١٣٨٦هـ .

[٩٧] النبوات والسمعيات من مباحث علم الكلام د محي الدين الصافي دار الطباعة المحمدية القاهرة الطبعة الأولي بدون

[٩٨] النبوة في الفكر الإسلامي : د/ سيمر حامد محمد عبد العال – مطبعة الأمانة القاهرة / ط الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٩٧م .

[٩٩] النبوة والأنبياء : محمد علي الصابوني ، دار الحديث – القاهرة ط الثانية ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

[١٠٠] نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض : شهاب الدين الخفاجي ٤- دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان.

[١٠١] النفحات الشذية فيما يتعلق بالعصمة النبوية : محمد الطاهر الحامدي – مكتبة الآداب القاهرة ط الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

[١٠٢] نهاية الإقدام في علم الكلام محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني مطبعة المثنى بغداد بدون .

[١٠٣] النهاية في غريب الحديث والأثر أبو السعادات المبارك بن محمد الزجري ابن الأثير تحقيق / طاهر أحمد الزاوي ، محمود محمد الطناحي – المكتبة العلمية بيروت – لبنان ط ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١٧١٩
✍ **المبحث الأول** مفهوم العصمة والحكمة منها ومواضعها	١٧٢٣
✍ **المبحث الثاني** المثبتون لعصمة الأنبياء وأدلتهم	١٧٣٥
✍ **المبحث الثالث** **النافون لعصمة الأنبياء ـ عليهم السلام ـ وأهم شبهاتهم**	١٧٤٩
أولاً : النافون لعصمة الأنبياء – عليهم السلام –	١٧٤٩
ثانيًا : شبه النافون لعصمة الأنبياء والرد عليها	١٧٥٢
[١] ما ورد في حق آدم (عليه السلام)	١٧٥٣
[٢] ما ورد في حق نوح (عليه السلام)	١٧٥٥
[٣] ما ورد في حق إبراهيم (عليه السلام)	١٧٥٩
[٤] ما ورد في حق سيدنا يوسف (عليه السلام)	١٧٦٦
[٥] ما ورد في حق سيدنا موسى (عليه السلام)	١٧٧٣
[٦] ما ورد في حق سيدنا داود (عليه السلام)	١٧٧٧
[٧] ما ورد في حق سيدنا سليمان (عليه السلام)	١٧٨٢
[٨] ما ورد في حق يونس (عليه السلام)	١٧٨٤

[٩] ما ورد في حق نبينا محمد (ﷺ)	١٧٨٦
✍ **الخاتمة** : وفيها ذكر لأهم النتائج	١٨٠١
المصادر والمراجع	١٨٠٥
فهرس الموضوعات	١٨١٥

تم بحمد الله تعالى وتوفيقه

ملخص البحث

عصمة الأنبياء والرسل عليهم السلام من الأهمية بمكان حيث تعد أحد الموضوعات التي لطالما دار حولها الكثير من الآراء بالنظر لملازمتها نفي كل ما من شأنه أن يطعن بالأنبياء والمرسلين عليهم السلام وسلامتهم الفكرية، والعقدية، وتكاملهم الأخلاقي هذا بجانب ارتباطها بالمصدر الذي يبني عليه المؤمن دينه، وعقيدته وهو قضية النبوة التي تعد أصلا من أصول الدين لدى كل مؤمن ومن هنا يأتي هذا البحث ليسلط الضوء علي موضوع عصمة الأنبياء والرسل عليهم السلام وكيف استغل بعض الحاقدين ظواهر النصوص الدينية فتمسك بها واتخذها مطية وزريعة لتخطئة بعض الأنبياء والرسل عليهم السلام من خلال ايراد مجموعة من الشبه التي تقدح في عصمتهم وتجوز صدور الذنب عنهم.

Immunity of the prophets and messengers peace be upon them is considered one of the most important issues that had a lot of views which aims at refusing anything that accusing the prophets and messengers peace be upon them, their soundness of thinking and doctrinal and their perfect morals in addition to, depending on the source that the believer takes his religion and doctrine it is the matter of prophecy that is considered an origin of the fundamentals of religion for every believer.

So this research focuses on the matter of Immunity of the prophets and messengers peace be upon them and how some of envy used the religious texts holding them and took them as cover and weapon to accuse some prophets and messengers peace be upon them through mentioning some of these suspicions which suspect of their immunity and relating doing sins for them.